

١٦٠
ت. خ

التذهيب في شرح التهذيب ، تأليف الخبيصي ،
عبيد الله بن فضل الله (- نحو ١٠٥٠ هـ) . كتبه

محمود بن عبد الرحيم سنة ١٠٨٦ هـ .

١٠٣ ق ١٢ س ١٥ × ٥ ر ١٠ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ جيد ، طبع

٦٤١٣

الأعلام (ط ٤) ١٩٦ : ٤ بروكلمان ٢ : ٢٧٩

١ - المنطق ٢ - المؤلف بد الناسخ ج - تاريخ

٤١١٢٩٨

Copyright © King Saud University

النسخ

١٥٢/٩١٥



كتاب التهذيب في شرح الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

ازاحق ما يتزين نشره منطق القاصه والحاضر

ويتوشح بذكره صدور الكتب والدقاتر حمد الله

جل جلاله على آية الزاهرة الرياض وشكره

عم نواله على نعمائه المترعة الحياض الذي شرف

نوع الانسان بحلية الادراك وزينة الافهام

وخصمه بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ

على شرط الانتظام ثم الصلاة على المختار من بين

الرسل عليهم السلام بفضل شيخ الشرايع والاحكام

وعوم الرسالة الى كافة الانام محمد المبعوث

المزفوره

المميز

لائع

لائع مكارم الكرام الذي اوتي جوامع الكلم

الظاهرة للبيان وادحي بدائع الحكم الباهرة

البرهان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه المحمدين

على الاتباع والتصدق المسعودي مناصح

الصدق على التحقيق وبعد فيقول العبد

الفقر الى الله تعالى الغني عبيد الله بن فضل

الخيصى قد ربه له السعادة وبرزقه الحسنى

وزيادة لما رايت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب

الى افضل المحققين واكمل المتأخرين جامع البيان

والمعاني سعد الملة والدين مسعود النقازاني

سقى الله ثريه وجعل الجنة مثواه كتابا مثملا

على اكرم سائل الرسالة الشمسية في تهذيب

شواه

القواعد المنطقية وكان المحصلون غرهم مسايله
الصعبة في الاضطراب والاضطراب لغاية ايجاز
الفاظه ونهايته للاختصار شرحه شرحا بين
معضلاته ويفسر مشكلاته خاليا عن التحويل
والاكتار لتاديتهما الى الاملال والاضجار
موشحاً بدعاء مزايده الله تعالى بالنفس القدسية
والفضائل الانسية وشرف ارايك السلطنة
بحضرة السماء واتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء
ووقفه لتسييد قواعد الدين ورفع معالمه
المعالي لاهل اليقين وخصه بالطف العميم
والخلق العظيم بحيث يشار اليه ما هذا بشراً
ان هذا الاملك كريم وهو المولى السلطان

الاعظم الخاق

الخاقان الاعظم الاكرم ناصب رايات العدل
والانصاف قانع اثار الظلم والاعتساف محيي
ماثر السنة النبوية متقد احكام الملة المصطفوية
هو الذي يعرف الدين بالبيف والسنان وينصره
بالحجة والبرهان تلات على صفحات الانامير
اثار معدنية وسلطانة وتهلت على وجنات
الانام انوار مكرمة واحسان السلطان المطاع
الطبع للشرع الشرف غياك الحق والسلطنة والدنيا
والدير عبد الطيف خلد اللهم ملكه وسلطانه
واعل كلمته وشانه والفرج حيشه واعوانه في
دولة دايمة وسلطنة قايمة وقدر مبيع وشان
رفيع وسميته بالهذيب في شرح المهذيب

راجيا من الله ان ^{يكشئ} كسيني من ميامن قوله بمنه الاقبال
 ويردني من ملاحج نظره برداء الغر والجمال ان الله و
 التوفيق وتحقق الامنية حقق وهما انا اشرح المقصود
 بعناية الملك المعبود فاقول قد جرت عادات
 اصحاب التصانيف بان يذكر وا قبل الشرع في المقصود
 بعضا من الكلام ويسمونه مقدمة الشرع في العلم
 كعرف العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه فمر اجلا
 ذلك صدر المص المختصر فقال بعد الفراغ من
 الخطبة مقدمة اي هذه مقدمة وهي بكسر الدال
 مأخوذة من قدم لازما معني تقدم كما يقال مقدمة
 الجيش للجماعة المقدمة منها وقيل من قدم متعديا
 لان معرفة الامور المستقلة عليها المقدمة تجعل

ويرتدى

الشارع

الشارع ذا بصيرة فكانها تقدمه على قرانه وفيه
 تكلف وقيل هي بفتح الدال اسم مفعول من المتعد
 فان هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها وفيه
 ايها خلاف المقصود لتادية فتح الدال الى ان
 تقديم هذه المباحث يجعل جاعلا لا بالاستحقاق
 الذاتي وهو خلاف المقصود وبالجملة المراد بالمقدمة
 ههنا ما يتوقف الشرع في مسایل العلم عليه وهي شتملة
 على بيان الحاجة الى المنطق وتعريفه وموضوعه وتعرف
 وجه توقف الشرع على كل واحد من هذه الامور
 موضعه ولما كان بيان الحاجة المناسا الى تعريف
 المنطق متوقفا على تقسيم العلم الى قسمه شرع في
 التقسيم فقال العلم وهو الادراك مطلقا ان كان

اذعاناً للنسبة الحكيمة فتصدق ومعنى اذعان النسبة
ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول
والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً فالصدق على
تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون سيطراً
لكن يشترط في وجوده ثلاث تصورات تصور المحكوم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة وانما
قلنا الادراك على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم
على ما ذكره القوم هو ادراك ان النسبة واقعة
اولست بواقعة ولا شك ان من ادرك النسبة
الاجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد
ادرك انها واقعة وكذا من ادرك النسبة السلبية
على الوجه المذكور فقد ادرك انها ليست بواقعة

فما كان محصل ما ذكره القوم راجعاً الى اذعان غير
المصم بالاذعان اختصاراً في العبارة وابتناء الفرق
بين ادراك النسبة الذي هو من قبيل التصديق باو^{ضوح}
وجه واجزه فان ادراك النسبة على وجه يطلق
عليه اسم التسليم وادراك النسبة فقط لا على هذا
الوجه متغايران سيما في الجملة الخيرية المشكوكه فان
المغايرة ههنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك
النسبة فيها دون اذعانها اذ الشاك في النسبة
متردد بين وقوعها او لا وقوعها فقد حصل له
ادراك النسبة قطعاً لكن لم يحصل له اذعانها وعند
متأخرى المنطقيين ان التصديق مركب والحكم
اما ادراك او فعل فان كان ادراكاً فالصدق

التصورات ادبي اذعان
النسبة الذي هو من قبيل
التصديق باو^{ضوح}
وجه صحيح

مركب من تصورات اربع تصور المحكوم عليه وتصور
المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو
الحكم وانما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافا
الي ساير الاجزاء لان تصور المحكوم عليه ليس بعينه
هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة
واما الادراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين
والنسبة فهو عين الحكم فلذلك جعل الحكم صفة له وقيل
التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك
حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك
وان كان فضلا عن الفعل معيار الادراك اذا الادراك
انفعال والفعل بغيره فينبذ يكون التصديق
مركبا من التصورات الثلاث والحكم واذا لم يكن الحكم

٦
ادراكا لم يكن تصورا لان التصور قسم من الادراك
وانتفا المقسم يوجب انتفاء الاقسام والا اي واذا
لم يكن العلم اذ عان للنسبة فتصور ويقال له
التصور السادس فادراك كل واحد من المحكوم
عليه وبه فقط تصور وكذا ادراكهما معا بالنسبة
او مع نسبة اما تقييده كل حيوان الناطق وعلام
واما تأمه غير خبريه كاضرب او خبريه مشكوكه
فان كل ذلك من التصورات السادجة لعدم
اذعان النسبة فيه فان قلت التصور مقدم على
التصديق طبعيا فلم اخر وضعا قلت ان غنيت
بتقديم التصور على التصديق ان ذاته مقدمه
على التصديق فسلم لكنه غير مقيد لان تقديم

التصديق ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب
 الذات بل بحسب المفهوم وان عرفت به ان مفهومه
 مقدم على مفهوم التصديق فممنوع لان القيود في
 مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور
 عدمية وتصور الوجود سابق على العدم فاخر
 التصور في التعريف لانه بحسب المفهوم وقدم في
 الاقسام والاحكام لانها بحسب لذات لا يقال
 النسبة كما تطلق على الحكمية كذلك تطلق على النسبة
 الوصفية والاضافية فتكون من الالفاظ المشتركة
 وهي لا تستعمل في التعريفات لانا نقول المشهور الكثير
 الاستعمال هو الاول على ان الادعان لا يتصور
 الا النسبة الحكمية فالقرينة تجوزه وينقسم ان

اي التصور والتصديق بالضرورة اي بحسب الضرورة
 الى الضرورة وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر
 وكسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان
 النقي والاثبات لا يجتمعان ولا يتفعاان والى
 الاكتساب بالنظر وهو بخلاف الضرورة كتصور
 العقل والانسان وكالتصديق بان العالم حادث
 وانما كان تقيم التصور والتصديق الى الضرورة
 والكسبي ضرورة بل لانهما لو لم يقسم اليهما لكان
 الجميع اما بديهيا اركسبيا والثاني باطل
 بقسمه فكذا المقدم اما الاول فظاهر وما
 يطران القسم الاول من الثاني فلا احتياجا
 في بعض التصورات والتصديق الى كسب ونظر

على راي الشارع وجمهور المتكلمين
 خلافا للحكما ورواوا المنطقيين

كامل واما بطلان القسم الثاني منه فليدراة
بعض التصورات وبعض التصديقات على ما مر
وهو ان الاكتاب بالنظر للاحظة المعقولة
لتحصيل المجهول كمالا حطة الحيوان والناطق
المعومين لتحصيل الانسان المجهول وكما لحطة
المقدمتين للمعومتين لتحصيل النتيجة المجهولة
والمراد بالمعقول هنا المعوم فان العلم في هذا
الفن مفسر بحصول صورة الشيء في العقل وقد
يقع فيه اي في ذلك الاكتاب الخطا لان الفكر
ليس بصواب دائما كيف وقد يناقض العقلا
بعضهم بعضا بل الانسان الواحد يقسم فاحتما
الى قانون عام عن الخطا مفيد لطرق اكتاب

العلم

٨
النظريات من الضرورات وذلك القانون
هو المنطق تعلم من هذا ان الناس في اي شيء
يحتاجون الى المنطق وذلك ببيان الحاجة المستلزمة
لتعريف ^{العلم} برسمه اذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم
والتعريف بالغاية رسم فلذا ادراج المصنف
التعريف في بيان الحاجة كما سيجي والحاصل ان
العلم اما تصور سادج او تصديق وكل واحد
من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة
الى الضروري والكسبي والكسبي يستفاد من الضرورة
بطريق الاكتاب وقد يقع في الاكتاب الخطا
لان الفكر ليس بصواب دائما فاحتيج الى قانون
يعصم عنه وهو المنطق هذا تعريف لمنطق المدرج

في بيان الحاجة وانما كان المنطوق قانونا لان
مسايله قوانين كلية منطبقة على الجزئيات كما اذا
علم ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
علم ان كل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان
انسان وكذا نظائره فان قلت المنطق نفسه
ليس عامما عن الخطاب بل العاصم مراعاة فكيف يطلق
العاصم عليه قلت هذا الاطلاق مجازي وفيه
من التاكيد والمبالغة ما لا يحسن وانما كان الشرع
في مسايل العلم موقوفا على بيان الحاجة لان الشاء
في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه
عبثا وعلى تعريف العلم لانه لو لم يتصور ذلك
العلم او لا لما كان على بصيرة في طلبه واذا تصور

9
برسمه العلم الاجمالي مسايل ذلك العلم
حتى ان كل مسيله من هذا العلم ترد عليه علم
انها منه وما فرغ من بيان الحاجة المناقشة
تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع
العلم فقال وموضوعه اي موضوع المنطق
المعلوم التصوري كالحیوان والناطق مثلا
والمعلوم التصديقي كقولنا العالم حادث
متغير وكل متغير حادث مثلا اي موضوع المنطق
هذان المعلومان لا مطلقا من حيث ان ذلك
المعلوم التصوري يوصل الى مطلوب تصور
كالانسان مثلا فيسمى ذلك الموصل الى المطلوب
التصوري معرفا وتولا شارحا او من حيث ان

ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى المطلوب
تصديقي لقولنا العالم حادث ^{مثلا} فيسمى ذلك
الموصل الى المطلوب التصديقي حجة ودليلا
فاخطر المقصود الاصل من هذا الفرع في الوصول
الى النصور والتصديق وانما كان المعلوم ^{النصوري}
والتصديقي موضوع المنطق لانه يبحث في
المنطق عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم
عن اعراضه الذاتية فهو موضوع العلم وانما
قلنا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعلوم
النصوري والتصديقي يبحث عنهما من حيث الايضاح
الى مجرد نصوري او تصديقي كما مر وتلك
الحيشة عارضة للمعالمين المذكورين ووجه

لان المنطق

خبر

توقف الشروع على موضوع العلم ان المعلوم
لا يتميز بزيادة تمييز الابطمايز الموضوعات فان
علم الفقه مثلا انما امتاز عن اصول الفقه لان
موضوعيهما متمايزان فهو موضوع الفقه افعال
المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل
والحرمة والصحة والفساد وموضوع الاصول
الادلة السمعية لان الاصول يبحث عنها
من حيث استنباط الاحكام الشرعية عنها
فلو لم يعرف الشارع ان موضوع العلم اي شيء
هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تمييز
ولم يكن له في طلبه زيادة بصيرة **فصل**
في تعريف الدلالات الثلاث واحكامها وهو

حقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة لاخصا
نظر المنطقي في مفهوم الموصل وتوقف افادة
المعاني واستفادتها على الالفاظ وكون
الالفاظ متطورا فيها من حيث نهاد لايل
المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال
دلالة اللفظ على تمام ما وضع اللفظ له مطابقة
لظاير اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق فالدلالة كون الشيء بحالة يلزم من
العلم به العلم بشئ آخر والموضع جعل الشيء
بازاء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني
ودلالة على جزئية اى جزء معنى الموضوع له تضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان

11
على الحيوان او الناطق ودلالة على الخارج عن المعنى
الموضوع له التزام لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع
له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
الكاتب فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى
الموضوع له لكنها لازمة له هكذا وقع في كتب
القوم وفيه بحث لان القابلية المذكورة لا تصح
مثلا للمدلول الالتزامى اذ لا يلزم من تصور
معنى الانسان تصورها على ما لا يخفى ويمكن ان
يجاب عنه بان اللزوم بين الانسان والقابلية
هو اللزوم البين بالمعنى لاسم وهو ان لا يكون
تصور الملزوم فقط كافيا في جزم العقل
باللزوم بين اللازم والملزوم بل لابد فيه

المذكورة

من صورها حتى يحصل حزم العقل بالضرورة
بينهما والضرورة بهذا المعنى بين المعنى الموضوع
وبين القابلية المذكورة ظاهرة لا ستترفيه فان
العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة
لم يتوقف في الضرور بينهما واعلم ان هذا
الجواب حسن الا انه يوجب اعتبار الضرور
بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية لكنه مختلف
فيه بل المحققون على ان هذا الضرور غير معتبر
والمعتبر هو الضرور البين بالمعنى الاخص وهو
الذي يكفي تصور الضرور فقط في حزم العقل
بالضرورة فالصواب ان يمثل زوجية الاثني وهذا
البحث وان كان مناقشة في المثال فهو ليس

١٢
بمداد الطلاب اذ في التمثيل يكفي الغرض سواء
طالب الواقع او لا لكن غرضنا من ايراد التنبيه
على ان المعتبر في الدلالة الالتزامية اي لزوم ثم
الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على
الخارج واللفظ لا يدل على كل خارج والالزام
ان يكون كل لفظ موضوع لمعنى دال على
معان غير متناهية وهو باطل فلا بد من الدلالة
على الخارج بشرط اشارته اليه بقوله ولا بد في
الدلالة الالتزامية من اللزوم بين معنى اللفظ
والخارج اما عقلا كاللزوم بين الاثني والزوجية
فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجي
لان لو كان شرطا لم يحقق الالتزام بدونه

وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزاما لانه
عدم البصر مما يستلزم ان يكون بصيرا فيكون
البصر لازما للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في
الخارج او عرفا كاللزوم بين الغيث والنبت
فانه بحسب العرف لا بالعقل التحقق الخلف ^{عالم}
ان اعتبار اللزوم العرفي خروج عن الفن فان
اللزوم المعتبر عند المحققين هو اللزوم البين
بالمعنى الاخص كما ذكرنا وليس اللزوم بالمعنى
الاعم معتبرا فضلا عن اللزوم العرفي نعم
اعتبار اللزوم العرفي عند علماء المعاني فكان
المصنفون واذ قد فرغ من تحديد الثلاث
شرع في بيان التزام بينهما وعدمه فقال

وتلزم

وتلزمهما اي التضمن والالتزام المطابقة فانه
متى حقا تحققت لاهما تابعا لهما ^{والتابع}
من حيث انه تابع لا يتحقق بدون المتبوع ^{ولا}
عكس اي لا يلزم ان المطابقة لتحققها فيهما
اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى بسيط بدون
التضمن ^{اذا} ما لم يكن للمعنى اللفظ لازم بحيث
يلزم من تصور المعنى تصويره بدون الالتزام
واعلم ان التضمن لا يستلزم الالتزام
وبالعكس اما الاول فلجواز ان يكون من المعاني
المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فهناك ^{تضمن}
بدون الالتزام واما الثاني فلجوار ان
يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فهناك

التزام بدون التضمن واللفظ الموضوع للمعنى
 بالمطابقة اما مركب ومفرد لانه ان قصد
 بجزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود فمركب
 وهو اما تام ان صح السكوت عليه بان لا
 يكون مستدعيا للفظ آخر كاستدعاء المحكوم
 عليه المحكوم به وبالعكس والتام اما خبر
 ان احتمال الصدق والكذب من حيث هو
 وهو العمدة في باب التصديقات وانشاء
 ان لم يحتمل لذلك واما ناقص عطف على
 قوله اما تام والمركب الناقص اي الذي لم
 يصح السكوت عليه اما تقييدى ان كان الثاني
 قيد للاول كراعى البحارة والحيوان الناطق

في باب التضمن

وهو العمدة في باب التصديقات او عده ان
 لم يكن الثاني قيد للاول كالمركب من اسم
 واداة او كلمة واداة والاى وان لم يقصد
 بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود
 فمفرد كقصة الاستفهام وزيد وعبد الله
 والحيوان الناطق عليين فالمفرد اربعة
 اقسام فان قلت ما الفرق بين التسمي
 الاخيرين قلت الفرق ان عبد الله علم
 لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود
 اذ ليس شئ من الجزئين دالا على شئ من ذلك
 المشخصه واما الحيوان الناطق علما فيدل
 جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك

الدلالة ليست بمقصودة ببيان ان الحيوان
الذي هو جزء اللفظ دل على مفهومه
ومفهومه جزء الماهية الانسانية والماهية
الانسانية جزء المعنى المقصود الذي هو
الشخص الانساني مفهوم الحيوان دل على
جزء المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء
فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود
لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تامل
وهو اي المفرد ان استقل بالاخبار به
وحده فمع الدلالة بهيئته وصيغته
على احد الارزمنة الثلاثة كلمة وعند الحاجة
فعل وقوله فمع الدلالة الفا في جواب

الرد

الشرط ومع الدلالة حال عن الضمير استقل
وقوله كلمة خبر مبتدا محذوف والمقدي
فهو حال كونه مع الدلالة على احدهما كلمة
فبقيد الاستقلال يخرج الاداة وبقيد
الدلالة على احد الارزمنة يخرج الاسم الذي
لا يدل على الزمان اصلا وبقيد الهيئته
والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان
لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره
ومادته كالزمان والاسم والصبوح والغروب
فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها
بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان
بحسب الهيئته ولذا اختلف الزمان عند

اختلاف الهيبة كضرب يضرب مع اتحاد مادتهما
واتحاد الزمان عند اتحاد الهيبة كذهب وضرب
مع اختلاف مادتهما او بدونها عطف على قوله
فمع الدلالة اي المفرد ان استقل فان كان
مع الدلالة بخصيته على احدا لا رتبة كلمة
كما هو وان كان بدون تلك الدلالة فهو
اسم والاى وان لم يستقل بالاجبارية وحده
فاطمة وعند النخاعة حرف والمفرد يقسم ايضا
ايضا الى قسم العلم والمتواطى والمشكك
والمشترك والحقيقة والمجاز لانه ان اتحد
معناه فمع شخصه اي تشخص ذلك المعنى
وضعا لعارض علم كزبد وعمر وامثلهما

وبدون عطف على قوله فمع تشخصه اي المفرد
ان اتحد معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى
فهو علم وان كان بدون التشخص فهو اما متواطى
ان تساوت افرادها الذهنية والخارجية في حصوله
وصدقه عليها كالا نسا والشمس فان صدقتهما
على افرادهما الذهنية والخارجية بالتسوية
وليس بعض الافراد اولى من بعض وسمى المتواطى
متواطيا للتوافق الافراد في معناه من المتواطى
وهو التوافق واما مشكك ان تفاوتت
الافراد في حصوله وصدقه عليها بان كان
حصوله في بعض الافراد اولى من بعض وذلك
المقاوت اما بابولية كقول جود فانه في التوافق

قبل حصوله في المحكم اولوية بلجر عطف على
قوله اولية اي التفاوت اما باولية كما مر واما
باولية كالوجود ايضا فانه في الواحي اتم
واولي وتحميته بالمشكك لان الناهر
فيه مشكك هل هو متواطى من حيث الاتفاق
افراده في اصل المعنى ومشارك من حيث
اختلاف افراده بلاولية وغيرها وان كثر
عطف على قوله ان اتحادى ان كثر معنى المفرد
المفرد فلا يخلو من ان يكون المفرد موضوعا
لكل من المعاني الكثيرة اولا فان وضع المفرد
لكل من المعاني الكثيرة فمشارك كالعين والا
اي وان لم يوضع لكل من المعاني بل وضع

١٧
لمع ثم استعمل بمعنى آخر لما سبقت فلا يخلو
من ان يكون استعماله مشتهرا في المعنى الثاني
دون الاول اولا فان اشتهر في المعنى الثاني
وترك استعماله في الاول فنقول ينسب الي
الناقل فان كان الناقل شرعا فنقول شرعي
كالصلوة والصوم وان كان اصطلاحا فنقول
اصطلاحا كالفاعل والمفعول وان كان عرفا
فعر في كالدابة لذات القوايم الاربع والا اي
وان اشتهر في المعنى الثاني ولم يترك
استعماله في الاول فحقيقة ان استعماله في
المعنى الاول كالاسد للحيوان المعلوم ومجازا
ان استعماله في المعنى الثاني كالاسد للرجل

الشجاع المفهوم وهو الحاصل في العقل اما
جزئي او كلي لانه بمجرد حصوله في العقل ان
امتنع للعقل فرض صدقة على كثيرين فجزئي
حقيقي لذات زيد فانه اذا حصل عند العقل
استحال فرض صدقة على كثيرين والا اي وان لم
يتمكن بمجرد الحصول فرض صدقة على كثيرين
فكلي فان الكلية امكان فرض الاشتراك
والجزئية استحالة فان قلت المراد من
الجزئي لا يمتنع بمجرد حصوله في العقل فرض
صدقة على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو
كلي فهو محال قلت المراد من الجزئي
ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد

ديفري

18
وغیره فلا نسلم الصغرى وان كان المراد
مفهوم الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة
ثم الكلي بالنظر الى الوجود الخارجى ينقسم الى
سنة اقسام لانه ان امتنعت افرادة في
الخارج وهو القسم الاول كشرک الباري
تعالى فانه كلي ممتنع الافراد في الخارج او
امكنت افرادة ولكن لم توجد في الخارج وهو
القسم الثاني كالعنقا فانه كلي ممكن الافراد
لكن لم توجد في الخارج او وجد من افرادة
الفرد الواحد فقط في الخارج مع امكان وجود
الغداى غير ذلك الفرد وهو القسم الثالث
كالشمس فانه كلي ممكن الافراد في الخارج لكن

لم يوجد من افراده الافرد واحد او امتناعه
بالجر عطف على قوله امكان الغير اى الكلى الذ
لم يوجد من افراده الافرد واحد ينقسم الى
قسمين لانه اما ان يكون مع امكان الغير
او مع امتناعه فان كان الاول فهو القسم
الثالث كما مر وان كان الثاني فهو القسم الرابع
كفهوم واجب لوجود فانه كلى لم يوجد من
افراده الافرد واحد وهو الحق سبحانه مع
امتناع غير ذلك الفرد واعلم ان مفهوم
مفهوم الواجب انما يكون كليا مجرد النظر الى
حصوله في العقل اما اذا لوحظ مع حصوله
في العقل برهان التوحيد فلا يكون كليا لانه

19
حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثير
2 الخارج امام التناهي اى تناهى الافراد وهو
القسم الخامس كالكوالب السياره فانه كلى كثير
الافراد في الخارج لكنها متناهية منحصرة في عدد
او مع عدمه اى عدم تناهى الافراد وهو القسم
السادس كالنفس الناطقة عند من قال بقدم العالم
فان القوس المجردة عن الابدان غير متناهية
العدد عنده ولما فرغ من تعريف الكلى 2 تقسيمه
شرع في النسبة بين الكليتين فقال والكليتنا
اذ انسب احدهما الى الاخر فاما ان يكونا
متباينين ومتساويين او اعم واخص مطلقا
او اعم واخص من وجه لا نهما ان تقارقا تفارقا

كلية اى في جميع الصور فمتباينان كالانسان
والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر
تفارقا كلية وتقييدا لتفارق بالكلية للاختلاف
عمائيهما عموم وخصوص من وجه فانهما
يتصادقان في بعض الصور ويترقان في بعضها
كما سيجيء والاى وان لم يتفارقا تفارقا
كلية فلا يخلو من ان يتصادقا في الجملة اى في
بعض الصور ويتصادقا في جميع الصور فان
تصادقا في بعض الصور فهما اعم واخص من
وجه كما سيجيء وان تصادقا في جميع الصور
فاما ان يتصادقا تصادقا كلية من الجانبين او
من جانب واحد فان تصادقا تصادقا كلية

٢٠
من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق فانه
يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الآخر
فالتصادق الكلية ههنا من الجانبين وتقييد
التصادق بالكلية للاختلاف عمائيهما عموم وخصوص
من وجه فان تصادقا في بعض الصور وقوله
من الجانبين اخترازا لعمائيهما عموم وخصوص
مطلقا فان التصادق الكلية هنالك من جانب
واحد اى جانب الاعم وتقيضا هما اى تقيضا
المتساويين كالانسان والناطق كذلك متساويان
فيصدق كل من تقيضي المتساويين على كل ما يصدق
عليه التقيض الاخر والا لصدق عن احد
المتساويين على بعض التقيض الاخر وهو محال

لأنه صدق أحد المتساويين بدون الآخر
أو من جانب عطف على قوله من الجانبين أي أن
تصادق تصادقا كلياً من الخاصين فتساويان
كما مر وإن تصادقا تصادقا كلياً من جانب
واحد فاعم وأخص مطلقاً كالحيوان والإنسان
فإن الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان
بدون العكس لنفوي فإن الصادق على كل
الأخر اعم مطلقاً والآخر اخص مطلقاً وتقيضاهما
أي تقيض الاعم والآخر مطلقاً كالحيوان
والإنسان بالعكس أي بعكس العيينين فتقيض
الاعم اخص وتقيض الآخر اعم لأن كل ما يصدق
عليه تقيض الاعم يصدق عليه تقيض الآخر من غير

عكس كلي أما الأول فلأنه لو لم يصدق كل ما
يصدق عليه تقيض الاعم يصدق عليه تقيض الآخر
لصادق بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق
عليه عين الآخر وهو محال لأنه يلزم صدق
الآخر بدون الاعم وأما الثاني فلأنه لو لم
يصدق كل ما يصدق عليه تقيض الآخر ليس يصدق
عليه تقيض الاعم الاعم لصدق كل ما يصدق عليه
تقيض الآخر يصدق عليه تقيض الاعم وينعكس
بعكس التقيض كل ما يصدق عليه الاعم يصدق
عليه الآخر وهو محال لأنه صدق الآخر على كل
أفراد الاعم والا أي وإن لم تصادقا تصادقا
كلياً بل تصادقا في الجملة فمن وجه أي فيهما اعم

واخص من وجه كالحوان والايض لفضاد قهما في
الحوان الايض وتعار قهما في الزجج والشح ويني
تقيضهما بتباين جزئى اى تقيضا من بين بعضهما عموم
من وجه متباينان جزئيا فان قيل بين اللاحيوان
واللاايض عموم من وجه كما يعرف بادننى تامل
فلم لم يقل وتقيضاهما كذلك حافل في المتساويين
لان العموم من وجه متحقق بين الحيوان والانسان
مع التباين الكلى بين تقيضهما فان الاحيان
لا يصدق على الانسان وبالعكس فلو قال وتقيضا
كذلك لا تنقض ذلك بل النسبة بينهما التباين
الجزئى فانهما ان تفرقا في جميع الصور كاللاحيوان
والانسان فالتباين الكلى ثابت وهو مستلزم

للتباين

٢٢
للتباين الجزئى والا فالعموم من وجه فالتباين
الجزئى ثابت بين تقيضهما على التقديرين كالتباينين
فان بين تقيضهما ايضا تباينان جزئيان لان تفرقا
تفرقا كليهما كالوجود والاعدام فالتباين كلى
ويلزمه التباين الجزئى والا فالعموم من وجه كالتباين
والغرس وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى
وقد يقال للجزئى اى كما يقال للجزئى الجزئى الحقيقي
المذكور وهو الذي يمنع نفس تصور شئ وتوقع
الشركة فيه كذلك يقال للجزئى للاخص من شئ
كالانسان الاخص من الحيوان والحيوان الاخص
من الجسم النامى ويسمى جزئيا ايضا لان جزئيته
بالاضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة وهو اى الجزئى

بالمعنى الثاني اعم من الجزى بالمعنى الاول مطلقا لان
كل جزى حقيقى اخر من شئ ولا عكس في الكليات بحسب
الاستقرار خمس لان الكلى بالنسبة الى ما تحته من
الافراد اما جزئى من ماهية الافراد وهو الجنس
والفصل وتعامها وهو النوع او خارجا عنها
وهو الخاصة والعرض العام والكليات خمس الاول
الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة
في جواب ما هو قدم الجنس على الخاصة والعرض
العام لانها خارجا عن الماهية والجزى بحسبها
والجزى حرزها وعلى الفصل احتياجا في معرفة
الفصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى النوع
لوقوف معرفة قسم من النوع وهو النوع ايضا

٢٢
على الجنس وترك عن تعريف الجنس وسائر الكلمات
لفظ الكلى لان المقول على الكثرة معنى عنه فالقول
على الكثرة جشش شمل الكلمات وقوله المختلفة
الحقيقة يخرج النوع وقوله في جواب ما هو يخرج
الكليات الباقية ثم الجنس ما قريب او بعيد
لانه لا يخل من ان يكون الجواب عن الماهية وعن
بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات
اولا فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشار
اي مشاركات الماهية هو الجواب عنها اي عن
الماهية وعن الكل اي كل مشاركات فقريب
كالحيوان فانه جواب عن الانسان وعن بعض
مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلا وكذلك

جواب عنه وعن جميع مشاركاته في الحيوانية فاذا
قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا
قيل ما الانسان والفرس والحصان والحمل الى غير ذلك
كان الجواب الحيوان والاى وان لم يكن الجواب
عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب
عنها وعن الكل فيعيد كالجسم النامي فانه يقع
جوابا عن الانسان وعن ما يشاركه في الجسم النامي
فقط لا عن ما يشاركه في الحيوانية فان قيل ما
الانسان والشجر يقع الجسم النامي في الجواب
واما اذا قيل ما الانسان والفرس فلم يقع مع
كونهما متشاركين في الجسم النامي لان الفرس
لم يشارك الانسان في الجسم النامي فقط بل

يشارك

٣٢
يشاركه في الحيوانية التي هي عبارة عن الجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة فلا يقع الجسم النامي
في الجواب الثاني من الكليات النوع وهو المقول
على الكثرة المتفقة الحقيقية في جواب ما هو
فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا ويقتد الحقيقة
الحقيقة يخرج الجنس ويقول في جواب ما هو
يخرج الباقى من الكليات ولما كان النوع تمام ماهية
الافراد يكون افراده متفقة الحقيقة فاذا سئل
عن احدها او عن جميعها صالح النوع في الجواب كما
اذا قيل ما زيد كان الجواب الانسان ولذلك اذا
قيل ما زيد وعمر ويكر فان قيل كل واحد من افراد
النوع مشتمل على النوع وعلى الشخص فلا يكون

النوع مام ماهية الافراد بل يكون جراً لها قلب الشخص
عارض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالنوع تمام
الماهية وقد يقال اي كما يقال النوع على المعنى المذكور
كذلك يقال لنوع على الماهية المقول عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان فانه نوع
بهذا التقدير لان الجنس هو الجسم النامي يقال
عليه وعلى غيره ويخص هذا النوع باسم الاضافي
لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه كالاول اي كالنوع
الاول فانه يخص بالحقيقي لان نوعيته بالنظر الى
حقيقته الواحدة في افراده ويميز ما يبين النوعين
عموم وخصوص من وجه ليقادحها على الانساق
فانه يصدق عليه النوع الحقيقي والاضافي كما يظهر

بادني

بادني تأمل وتفاقرهما بالجر عطف على قوله ليقادحها
اي لتفارق النوعين في الحيوان والنقطة فان
الحيوان نوع اضافي لا حقيقي والنقطة بالعكس لانها
لو كانت اضافية اضافية لاندرجت تحت جنس
فلا تكون بسيطا هف واعلم ان النقطة
ماصطلح الحكم عبارة عن نهاية الخط الذي هو
نهاية السطح والسطح ينقسم الى جوهريين الطول
والعرض والخط ينقسم الى جوهري واحد هي
السطول والنقطة لا تنقسم الى جوهريين
والكل اعراض غير مستقلة لانها لها باطن واطراف
للمقادير على ما بين في كتب الحكمة وعند المتكلمين
ان هذه الثلاثة اشياء متقلة الوجود ويتألف

الجسم من السطوح المتالفة في العمق والسطوح من
الخطوط المتالفة في العرض والخطوط من النقطة
المتالفة في الطول فعلى هذا لا يكون اعراضا بل
يكون جواهر اسم التمثيل بالنقطة اما يصح اذا
كانت النقطة تمام ماهية الاعداد ولم تتدرج
تحت جنس اصلا ثم الاجناس قد ترتب
متصاعدة بان يكون جنس قوم جنس وهكذا
الى الجنس العالي ويسمى لك العالي جنس الاجناس
كالحيوان مثلا فانه جنس فوقه جنس هو
الجنس النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر
فالجوهر جنس الاجناس كما ان الاجناس قد ترتب
متصاعدة كذلك الانواع الاضافية قد ترتب

متنازلة

متنازلة بان يكون نوع تحت نوع وهكذا الى
النوع السافل وسمى ذلك السافل نوع الانواع
ع
كالجسم مثلا فانه نوع اضافي تحت نوع هو الجسم
النامي وتحت الحيوان وتحت الانسان فلاسا
نوع الانواع واما اعتبرت الانواع بحسب التنازل
لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا نوعه يكون ذلك
النوع تحت ثم اذا فرضنا لذلك النوع نوعا
اخر يكون تحت ذلك النوع فلهذا كان
ترتيب الانواع لتحقيقها على سبل التنازل وسمى
السافل منها نوع الانواع اما اذا فرضنا شيئا
وفرضنا له جنسا يكون جنسه فوقه ثم اذا
فرضنا له جنسا يكون فوقه ذلك الجنس

التنازل

جرا

فلهذا كان ترتيب الاجناس على سبيل التصاعد
وسمي العالي منها جنس الاجناس وما بينهما
اي ما بين السافل والعالي من الاجناس والاع
متوسطات لانها ليست عالية ولا سافل بل
توسط بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس
هو الجسم النامي والجسم في مراتب الانواع
هو الجسم النامي والحيوان الثالث من الجليل
الفصل وهو وان كان جزءا من ماهية الاقرب
كالجنس الا انه ليس تمام المشترك بيني الماهية
ونوع اخر بخلاف الجنس كالحيوان مثلا فانه
تمام المشترك بين الانسان والفرس اذا لا
يترك بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزء

٢٧
وانما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك فصلا لانه
اذا لم يكن تمام المشترك بيني الماهية ونوع
اخر فلما ان لا يكون مشتركا لا صلا بين الماهية
ونوع ما وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها
فكون فصلا مطلقا وكان مشتركا بين الماهية
والنوع لكن لا يكون تمام المشترك فهذا الجزء لا يمكن
ان يكون مشتركا بيني الماهية وجميع ما عداها
اذ من الماهيات ما تكون بسيطة لاجزاءها فحينئذ
يكون ذلك الجزء ممزعا الماهية عن الماهية البسيطة
فكون هذا الجزء فصلا للماهية لانا لا نعني
بالفصل الا ما يميز الماهية في الجملة وعرفوا
الفصل بانه هو المقول على الشيء جوابا اي شيء هو

في ذاته فالقوة على الشيء يشمل الحليات وبقوله
جواب أي شيء هو في ذاته بحرج النوع والجنس ^{العرض}
العام لأن النوع والجنس لا يقالان في جواب أي
شيء هو بل في جواب ما هو كما سبق والعرض العام
لا يقال في الجواب أصلا وبقوله في ذاته تخرج
الخاصة لأنها وإن كانت مقولة على الشيء في
جواب أي شيء هو لك لا في جوهره وذاته بل
عرضه بم الفصل ما قريب أو بعيد لأنه لا يحصل
أن يميز النوع من مشترك في الجنس العربي أو غير
مشارك في الجنس البعيد فإن ميز الفصل
النوع عن مشترك أي مشارك النوع في الجنس
القريب فمقرب أي فهو فصل قريب كالناطق

المميز

٢٨
المميز للسان عن مشترك في الحيوانية أو ميز
النوع ^{عن} مشترك في الجنس البعيد فبعيد
كالحساس المميز للسان عن مشترك في الجسم
الناهي والفصل أيضا ما مقوم أو مقسم كما
قال وإذا نسب الفصل إلى ما يميزه أي إلى شيء
يميز الفصل ذلك الشيء فمقوم أي فهو فصل
مقوم لذلك الشيء بمعنى أنه داخل في قوامه
وجزؤه وإذا نسب إلى ما يميز عنه على صيغة
المضارع المعروف فضمير الفاعل يعود إلى
الفصل وضمير عنه إلى ما أي إذا نسب الفصل
إلى شيء يميز الفصل عن ذلك الشيء فمقسم أي
فصل ^{فصل} فهو مقسم لأن لكل الشيء بمعنى أنه يحصل

قسم له فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالاسنان
 يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميز عنه كالحيوان
 يكون مقسما له لانه اذا نسب الى الحيوان والنظم
 اليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوانات
 وكذلك النامي اذا نسب الى ما يميزه اي الجسم
 النامي نكون مقوما له واذا نسب الى ما يميز
 اي الجسم يكون مقسما له والفضل المقوم
 العالي اي الفوقاني من الجنس والنوع مقوم
 للسافل اي التحتاني منها فالفضل المقوم للجسم
 مقوم للجسم النامي والمقوم للجسم النامي مقوم
 للحيوان وانما كان كذلك لان العالي كالجسم
 مثلا داخل في قوام السافل اي في الجسم النامي

بحر



وغيره له فمأثور العالي مقوما للسافل واذا كان
 العالي مقوما للسافل كان مقوما ايضا مقوم
 لان مقوم المقوم مقوم واذا تقرر هذا فقوله
 كل فضل يقوم السافل فهو يقوم العالي اد لا
 الموجبة الكلية لا تنعكس كلية نعم تنعكس جزئية
 فبعض ما يقوم يقوم العالي والفضل المقسم
 بالعكس اي ينعكس الفضل المقوم فكل فضل
 يقسم السافل يقسم العالي لان معنى تقسيم
 السافل تحصيله في نوع واذا حصل السافل
 حصل العالي لا محالة لكون السافل اخص
 واستلزام وجود الاخص وجود الاعم فثبت
 هذه الموجبة الكلية وهي كل فضل يقسم العالي

كل فضل يقوم العالي فهو
 يقوم السافل ولا عكس
 بالمعنى القوي فليس صحيحا

يقسم السافل بل تتعكس حرية لبعض ما يقسم العالي
يقسم السافل الرابع من الكليات الخاصة وهو الخارج
عن الماهية المقول على ما تحته حقيقة واحدة قولا
واحدة عرضيا وفي العبارة بحث لان قوله الخارج
يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع
لانها ليست خارجة عن الماهية وبقوله فقط
يخرج العرض لانه مقول على افراد حقيقة واحدة
وعلى غيرها كما ينبغي فماعد الخاصة من الكليات
يخرج عن التعريف والطبق التعريف عليه فيكون
قيده قولا عرضيا مستدركا لان يحمل عليه
انه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توصيفا
وتبعاً للقوم لا للاحتراز والصواب حذفه

لان

٢٠
لان قوله الخارج معن عنه ولعل اثباته سهو
وقع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما
قال في تعريفه الخامس من الكليات العرض العام
وهو الخارج المقول عليها او على غيرها فتدله
الخارج يخرج غير الخاصة وقوله على غيرها
يخرج الخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة
واحدة فقط ويحتمل ان يستد اخرج النوع
والفصل الى القيد الاخير لكن اسناد اخرجها
الى الاول او ثلث خروج الانواع والاجناس
والفصول مطلقا به وكل منها اى من الخاصة
والعرض العام ينقسم الى اللازم والعرضي
المفارق وكل واحد من اللازم والعرضي

المفارق ينقسم الى الاقسام ف نقول في القسم
ان امتنع انكاره اي انكالك كل واحد من الخلق
والعرض عن الشيء فلازم اما بالنظر الى الماهية
كالزوجية للاربعة فانها لازمة لماهية الاربعة
وبالنظر الى الوجود كالسواد للجبشي فانه لازم
لوجود الجبشي وشخصه لا ماهية اذ ماهيته
الانسان والسواد لا يلزمه مع اللازم سواء
كان لازم الماهية او لازم الوجود اما يئز وهو
الذي يلزم تصويره من تصور الملزوم فقط
كون الاثنى ضعف لواحد فانه لازم يلزم
من تصور الاثنى فقط تصويره لان من ادرك
الاثنى درك انه ضعف الواحد هذا هو

اللزوم

31
اللزوم البين بالمعنى الاخص المعتبر في الدلالة
الاتزامية عند المحققين او يلزم من تصورهما
اي من تصور اللازم والملزوم للجزم فاعل يلزم
المقدر اي اللزوم البين يطلق بالاشتراك على
ما يلزم تصويره من تصور الملزوم فقط وهو
اللزوم البين بالمعنى الاخص وعلى ما يلزم من
تصور المعنى اللازم والملزوم جزم العقل بالزوم
بينهما كالاتقسام متساويين للاربعة فانه لا
يلزم من تصور الاربعة فقط تصور لكن من تصور
الاربعة وتصور الانقسام جزم باللزوم بينهما
وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وفي كفايته
فكون الاتزام مقولا اختلافا والمحققون

على انه غير كاف والمعتبر هو اللزوم البيّن والمعنى
الاحص كما ذكرنا او غير بين بالرفع عطف على قوله
بين اى اللزوم اما بين هو كما ذكرنا واما غير بين
وهو خلافه اى بخلاف البين والاعطف على
ان امتنع انفكاله اى لم يمنع انفكاله عن الشئ
بان جاز لا انفكالك عنه فعرضى مفارق والعرض
المفارق اما يدوم للمعروض كالقصر الدائم او يزول
عنه بسرعة كحمة الخجل وصفرة الوجع او بطيء
كاسباب والشيب فان قيل العرضى المفارق
كيف يدوم فانه لو كان دائما لم يكن مفارقا
قلت المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان
سواء وقعت المفارقة بالفعل او لم تقع اصلا

والدوام

٣٢
والدوام بحسب الواقع لا ينافى المفارقة بحسب
الامكان خاتمة اى هذه خاتمة لمباحث الكل
اعلم ان للحكاى ثلاثة اعتبارات احدها المفهوم
وهو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشك
فيه وثانيها المعروض اى ما يعرض له الكلية
والفرق بين المعروض والمفهوم ظاهر فانت
المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع
الشك والمعرض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان
والانسان مثلا ومن المعان ان مفهوم الحكاى
ليس بعينه مفهوم الحيوان ولا جزاء له بل
خارج عنه صالح لان يحل على الحيوان وعلى
غيره كالانسان والناطق مما تعرض له الكلية

في العقل وثالثها المجموع المركب من المفهوم
والعرض واد التقرر هذا فنقول مفهوم الكلي
يسمى كليا منطقيا لان المنطق اما يبحث عنه ومع^{نه}
يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطابع والمجموع
المركب منها يسمى كليا عقليا لعدم تحققه في
العقل وكذا الانواع الخمسة من الجنس والنوع
والفصل والخاصة والعرض العام يعبر فيها
الامور الثلاثة المذكورة فمفهوم الجنس هو
المقوله على الكثرة المختلفة للحقيقة في جواب
ما هو يسمى جنسا منطقيا ومعرض الجنس
اي ما تعرض له الجنسية كالجوان والجمهر
النامي مثلا سيما جنسا طبيعيا والمجموع والمركب

منها

منها يسمى جنسا عقليا وكذا النوع وسائر
الكليات الخمس واعلم ان الالف واللام عوض^{في الانواع}
عن المضاف اليه وهو الضم والعائد الى الكلي
وكذا انواعه الخمسة والكلي جنس تحت انواع
وهي الكليات فان قيل اذا كانت الكليات انواعا
يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا محذور
في ذلك فانه نوع باعتبار جنس باعتبار
والحق وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا يمتنع
استقلاله بل بمعنى وجود اشخاصه وافراده
فان افراده اذا كانت موحدة في الخارج
وهو جزء من الافراد فيكون موجودا في الخارج
بغاوضنا واما الكلي المنطقي والعقلي فلم

فلم يثبت وجودها في الخارج والنظرية خارج
 عن الصناعة فلذا ترك البحث عن وجودها
 فصل في المعرفة واقسامها اعلم ان الغرض من
 المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر
 والفكر اما التحصيل المجرد لا التصور
 او التصديق فيه فيكون للمنطق طرفان تصور
 وتصديقات ولكل منهما مبادئ او مقاصد فبادر
 التصورات الكلية الخمس ومقاصدها شرع
 في المقاصد فقال معرفة الشيء ما يقال عليه اي
 على الشيء لا فائدة تصوره فقوله ما يقال عليه
 جنس شامل للمعروف وغيره وقوله لا فائدة
 تصوره يخرج ما عداه ولا يتلخص بالجنس

المعرفة والقولان
 والمقصود ما يخرج من مبادئ
 المصولات

والقول

والعرض لعامة مع انهما يقالان على الشيء لا فائدة
 تصوره لانه لا يراد بالتصور تصوره بوجه ما
 والاجاز ان يكون الاعم والايخص معرفة لكنه
 لم يخرج كما ينبغي بل المراد تصوره بالكنه كما
 في الحد التام او بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في غير الحد التام والجنس والعرض
 والشرط ان يكون المعرفة مساويا للمعرفة بحيث
 يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر وكذا
 يشترط ان يكون اجلي وافيح من المعرفة وانما
 اشترط ان يكون مساويا اجلي لانه لا يخل
 من ان يكون نفس المعرفة او غيره لا سبيل
 الى الاول لان المعرفة معاوم قبل المعرفة
 والشيء لا يعرف قبل نفسه فتعين ان يكون

المعرفة ما يخرج من مبادئ
 المصولات

لا يعلم
 ان يكون
 سبيل

مساويا واد الشترطان يكون مساويا اجلا
فلا يصح التعريف بالاعم والاخص والمساوي
معرفة والاخفى وانما لم يجر بالاعم لان المقصود
من التعريف اما تصور المعرف بالكنه او بوجه
يمازى عن جميع ما عداه والاعم لا يفيد شيئا
منهما وانما لم يجر بالاخص لانه اقل وجودا
2 العقل وما هو اقل وجودا 2 العقل يكون
اخفى وانما لم يجر بالمساوي معرفة لان المعرف
يجب ان يكون اقدم معرفة من المعرف وما
يساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون اقدم
معرفة فلا يعرف الحركة ما ليس يكون لتساوي
الحركة والسكون معرفة وجهالة فان من عرف

احدهما

٢٠
احدهما عرف الاخر من جهة واحد هما جبريل
الاخر وانما لم يجر بالاخفى لان المتساوي لما
لم يصح فالاخفى بطريق الاولى والتعريف
بالفضل القريب حد والخاصة رسم فان كان
الفضل القريب او الخاصة مع الجنس القريب فقام
اما حد ان كان بالجنس والفضل القريب واما
رسم ان كان بالخاصة والجنس القريب والاى
وان لم يكن كل واحد من الفضل والخاصة مع
الجنس القريب بل يكون وحده او مع الجنس
البعيد فنافضل ما حد ان كان بالفضل القريب
وحده او به وبالجنس البعيد او رسم ان
كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد

فالمعرف اربعة اقسام الاول الخلد التام وهو
بالفصل والجنس القريبين الثاني الخلد الناقص
وهو بالفصل القريب وحده او به وبالجنس
البعيد الثالث الرسم التام وهو بالخاصة
والجنس القريب الرابع الرسم الناقص وهو بالخاصة
وحدها او بها وبالجنس البعيد ولم يعتبر
التعريف بالعرض العام فلا يصلح معرفا لقصور
صافادة التعريف ولا جزؤه معرف لانه لو
كان جزءا لكان اما مع الخاصة والفصل ولا
قاعدة في ضمه مع احدهما فلذلك سقط العرض
العام عن الاعتبار في التعريفات وما ذكر في
باب الكلية استيفاء لا اقسام الكلى واعلم

ان

ان المتأخرين اعتبروا في التعريف ان يفيد
تصور المعرفة اما بالكنه او بوجه يميزه عن جميع
ما عداه فلذلك شرطوا المساواة بين التعريف
والمعرف واخرجوا الاعم والاختص عن صلاحية
التعريف اصلا فالتعريف سواء كان تاما او
ناقصا لم يخرج بالاعم والاختص عندهم وامسا
المقدمون فاعتبروا بالتصور بالكنه او بوجه ما
سواء كان مع التصور بالوجه الذي يميزه عن
جميع ما عداه او عن بعض ما عداه والامتيان
عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم فلذلك
جوزوا التعريف بالاعم والاختص لكن خصصوا
هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام

كما قال وقد اجيز في التعريف الناقص ان يكون اعم
 من المعروف وهذا اشارة الى مذهب المتقدمين وهو ^{صريح} ~~صريح~~
 عند المحققين فان قيل كما اجيز في التعريف الناقص
 كون المعروف اعم كذلك اجيز ان يكون اخص فلم
 تركه المصنف قلت لان قرب الاخص الى المعروف اكثر
 من قرب الاعم فاذا جوز التعريف بالاعم فتجوز
 الاخص بطريق الاولى فلهذا لم يذكر اعتمادا
 على فهم المتعلم واختصار العبارة وهذا كما
 قال في تعداد ما لا يقع معرفا فلا يصح بالاعم هـ
 والاخص والمساوي هو معرفة والاخص في ترك
 المباني مع انه لا يقع معرفا ايضا وانما تركه بناء
 على ان التعريف لما لم يجز بالاعم فالمباني بطريق

الاولى

الاولى لانه غاية كنه المعرف والحاصل ان التعريف
 بالاعم والاخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا
 اى في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين
 لم يجز في التعريف التام ايضا وامّا في الناقص
 فجاز كاللفظي كالتعريف اللفظي فانه يجوز ايضا
 بالاعم والاخص وهو اى التعريف اللفظي
 ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ بان لا يكون
 اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ
 اوضح دالا على ذلك المعنى كقولك لغضنفر
 الاسد والعقار الخمر فليس هذا تعريفا ^{حقيقيا} ~~حقيقيا~~
 افادة تصور غير حاصل انما المراد تعيين ما
 وضع له اللفظ من سائر المعاني ليستقت اليه

ويعلم انه موضوع بازائه وحاصله ان يقتضيه
 تفسير صورة حاصله من بين سائر الصور بانها
 المادة بلفظ كذا فصل في التصديقات ولما
 وقع الفراغ عن مباحث التصورات هـ
 ومبادئها ومقاصدها شرع في هـ
 :التصديقات ولها ايضا سباد ومقا
 :صد فمبادئها القضايا واقسامها
 :واحكامها ومقاصدها القياس
 :والجدة ولا بد من تقديم المبادي لتوضيح
 المقاصد المقاصد عليها فلذا قدم القضايا وقا
 في تعريفها القضية قول يحتمل الصدق والكذب
 قال قول هو المركب او المفهوم العقلي هو المركب

خس

جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التعيينية
 والاستثنائية والخبرية المشكوكية وقوله يحتمل الصدق
 والكذب يخرج ما عدا القضية وانطبق التعريف
 عليها فان قيل الخبرية المشكوكية محتملة للصدق
 والكذب فتكون داخلية في التعريف قلت المحتمل
 للصدق والكذب هو الحاكم والمشكوكية عارضة
 عنه كما عرفت في صدر الكتاب فتكون خارجة
 واعلم ان اطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة
 لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والمشكوك
 ليس كذلك بل باليجاز اما باعتبار ان صورته
 صورة الخبر او باعتبار اشتراكه على التوازي
 الخبر ثم القضية اما حالية او شرطية كما قال

فان كان الحكم فيها بثبوت شئ لشيء كقولنا الانسان
 كاتب والحيوان الناطق مستقل بنقل قدميه وزيد
 عالم يناقض زيد ليس بعالم او نفيه بلجر عطف
 على قوله بثبوت اى ان كان الحكم بثبوت شئ شي
 كما مر او نفي شئ عنه اى عن شئ كقولنا لا شئ من
 الانسان محرق عليه اى بالقضية حملية وهى
 اما وجبه ان حكم فيها بالتى المذكور ثم الحملية
 لا بد لها من ثلاثة امور الاول المحكوم عليه و
 المحكوم عليه موضوعا لانه وضع ليحمل عليه
 الثانى المحكوم به ويسمى المحكوم به محمول الحمله
 على الاول الثالث النسبة بينهما لانهما مرتبط
 السابى بالاول وكما ان من حق المحكوم عليه و
 ان

بالثبوت المذكور قاما
 سألته ان حكم فيها

يعبر عنها بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية
 ان يعبر عنها بلفظ دال عليها وذلك اللفظ
 الدال على النسبة يسمى رابطه لدلالة اللفظ على النسبة
 الرابطة تسميته للدال باسم المدلول ثم الرابط
 اداة لانها تدل على النسبة التى هى غير مستقلة ^{قها}
 على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير مستقل
 يكون اداة فالرابطه اداة لكنها قد تكون في
 قالب الاسم كهو في زيد هو عالم وقد تكون
 قالب الفعل كان في كان زيد قائما ومن هاهنا
 يعلم ان لفظة هو وكان ليست رابطه حقيقة
 بل استعيرت للرابطه ولهذا قال وقد استعير
 اى للرابطه هو مفعول ما لم يسم فاعله لقوله

استعيراي قد استعير للرابطة لفظة هو كما
في المثال المذكور واعلم ان الرابطة لا تختص
لفظة هو وكان يدل على الربط فهو
رابطة كحركة الكسر في نحو هو زيد ^{ديرو} است
في نحو زيد قائم است وغرها مما يدل على
الربط والاى ان لم يكن الحكم في القضية بالشك
والتي المذكور في شرطية اى فالقضية شرطية في الجملة
هي التي حكم فيها بثبوت شئ لشئ او بنفي شئ عن شئ
والشرطية هي التي حكم فيها بغير ذلك كما سيجي
من ان الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت او بغيرها
على تعذر نسبة اخرى ان كانت متصلة وثبتت
نسبتين او لا فانهما ان كانت متصلة ويسمى

الجزء

الجزء الاول من الشرطية مقدما لتقديمه في الذكر
والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا للاول
من التلوي بمعنى التبع والموضوع في الجملة ان كان
شخصا بان يكون جريسا حقيقيا نحو زيد عالم
زيد ليس بحجر سميت القضية مخصوصة ^{شخصية} وشخصية
وان كان الموضوع نفس الحقيقة بان لا يراد
الافراد نحو الحيوان جنس للانسان نوع فطبيعية
اى فالقضية طبيعية لان الحكم بالجنسية ^{عنه} والتلوي
ليس على الافراد الحيوان والانسان بل على نفس
حقيقتها وطبيعتها اتم القضايا الطبيعية غير
معتبره في العلوم ولهذا تركها الشيخ الرئيس
في الشفا حيث ثلث القسمه ^{هنا} في الشخصية

والمحصورة والمهملة والآي وان لم يكن الموضوع
 جزيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة بل يكون الموضوع
 الحقيقة أفراد فلا يخل من ان يبين في هذه القضية كمية
 أفراد الموضوع اى كميتهما وجزئتهما او لا يبين فان
 يبين فكمية افراده كلا او بعضا محصورة اى
 فالقضية محصورة لحصر أفراد الموضوع وهي
 اما كميته ان يبين كمية الافراد كلا نحو كل انسان
 حيوان يبين كمية الافراد بعض نحو بعض الحيوان
 انسان وليس بعض الحيوان بانسان وكل واحد
 من الكمية والجزئية اما موجبه او سالبة فالمحصور
 اربع وما اى اللفظ الذى يحصل به البينات
 اى بيان كمية الافراد كاللفظ الكلى والبعض

ولا شيء من الانسان عجم
 او جزئية ان صح

الموجبة

الموجبة الكلية والجزئية ولفظ الاشئ وليس بعض
 فى السالبة الكلية والجزئية يسمى سورا لان اللفظ الذى
 سلكية الافراد يحصر الافراد ويحيط بها كما ان
 سورا البلد يحصر البلد ويحيط به والآي انهم
 يبين كمية الافراد كلا ولا بعضا نحو الانسان
 كاتب الانسان ليس بكاتب فمهملة اى فالقضية
 مهملة لا همال بيان كمية الافراد فمهملة والمهملة
 تلازم الجزئية فانه اذا صدق الانسان كاتب
 صدق بعض الانسان كاتب لا محالة وبالعكس
 فهما متلازمان واعلم ان الموجبة الكلية تدعى
 وجود الموضوع ثم الحكم اما ان يكون على افراد
 الموضوع المحققة فى الخارج الموجودة فيه

وهي القضية الخارجية كقولنا كل ج ب على
 ان كل ما يصدق عليه ج في الخارج فهو ب
 في الخارج واما ان لا يكون على الافراد الموجودة
 في الخارج بل يكون على الافراد المعدرة الوجود
 في هي القضية الحقيقية كقولنا كل ج ب
 على ان كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد
 كان ب فالحكم ليس على افراد الموجود في
 الخارج بل على افراد المعدرة الوجود في الخارج
 سواء كانت موجودة في الخارج او معدومة
 ان لم تكن افراد موجود في الخارج فالحكم
 مقصور على الافراد المعدرة الوجود كقولنا
 كل عشاء طائر وان كانت موجودة في الخارج
 هي افراد الموجودة

فالحكم ليس مقصورا على افراد الموجودة

فالحكم ليس مقصورا على افراد الموجودة في
 الخارج بل على افراد الموجود في الخارج ولا المعدرة فيه
 كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا يكون
 على الافراد الموجودة في الخارج ولا المعدرة فيه
 بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط
 وهي القضية الذهنية كقولنا شريك
 الباري معدوم فان افراد الموضوع ليست
 موجودة في الخارج ولا معدرة فيه لعدم
 امكان التقدير لكون موجود في الذهن
 فالى كل ما ذكرنا مجتمعا اشار اليه مفصلا
 بقوله ولا يدري الموجبة من وجود الموضوع
 محققا وهي الخارجية او معدرة الحقيقية

أو ذهنا فالذهنية واعلم ان السالبة تقتضي
وجود الموضوع ايضا في الذهن من حيث ان
السلب حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه
لكن يعتبر هذا الوجود حال الحكم اي بمقدار
ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كحفظه
مثلا وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه
الحكم مغاير الوجود الذي يقتضيه ثبوت
المحمول للموضوع فان الوجود الثاني انما
يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان
دائما فديها وان ساعة قساعة وان خارجا
فخارجا وان ذهنا فذهنا واما الوجود
الاول الذي يقتضيه الحكم فهو انما

يعبر

يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذي
يشارك الموجبة والسالبة في اقتضائه لكن
صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني
بخلاف السالبة تامل وقد جعل حرف السلب
كلفظة لا وغير وليس جزءا منها اي
من جزء القضية كالموضوع والمحمول
يسمى جزء القضية الذي جعل حرف السلب
جزءا منه معدولا والقضية معدولة موجهة
او سالبة اللاحي جماد والجما لا عالم كقولهم
ولا شيء من اللاحي بعالم او من العالم بلاحي
وقد لا يكون حرف السلب جزءا من المحمول
ولا من الموضوع فالقضية حينئذ سميت

محصله ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت
سالبة واعلم ان نسبة المحمول الى الموضوع
اجابية كانت او سالبة اذا قيست الى نفس
الامر اما ان تكون كيفية بكمية الضرورية
او اللا ضرورية واما ان تكون كيفية بكمية
الدوام او اللادوام الى غير ذلك من
الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان نظرنا
الى نسبتها في الواقع وجدنا ضرورية واذا
قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها لا ضرورية
فالضرورية واللا ضرورية في المثالين هي كيفية
النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر
قد لا يصرح بها لا لفظا ولا ملاحظة وقد

٢٢١
يصرح بها اما لفظا او ملاحظة كما قال
وقد يصرح بكيفية النسبة فيوجزها الى
فالقضية موجبة وما الى والذ لا يحصل
به البيان اي بيان الكيفية كالضرورة
واللا ضرورة في المثالين المذكورين
جزمه القضية فان كانت القضية ملفوظة
فجزمها لفظا الضرورية واللا ضرورية
وان كانت معقولة فجزمها بحكم العقل
بان النسبة كيفية بكمية كذلك ثم القضايا
الموجزة التي يبحث عنها وغوا حكمها
من العكس والتناقض عشرة عشر منها
بسيطة وهي التي يكون معناها

اما ايجابا او سلبا فقط ومنها مركبة وهي
 التي معناها مركب من ايجاب وسلب اما
 البسيط فثمان كما اشار الى تعدد لها
 وتعريفها بقوله فان كان الحكم في القضية
 بضرورة النسبة الايجابية او السلبية
 مادام ذات الموضوع موجودة ضرورة مطلقة
 لاثمالها على الضرورة كقولنا كل انسان
 حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يحجر
 بالضرورة فان ثبت الحيوانية للانسان
 وسلب الحجر عنه ضروري مادام ذات
 الانسان موجودة او مادام وصفه عطف
 على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان

ح

الحكم بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع
 موجودا اي شرط وصف الموضوع بشرط
 عامة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصل
 مادام كاتب او بالضرورة لا شيء من الكاتب
 ساكن مادام كاتب فان ثبت التحرك وسلب
 السكون ليس ضروريا مادام ذاته موجودة
 بل ضروري بشرط الوصف وهو الكتابة واعلم
 ان اصدق عليه الموضوع من الافراد يسمى ذات
 الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف
 الموضوع وعنوانه والوصف العنوان وقد
 يكون غير الذات ان كان عنوانا للذات كقولنا
 كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية

الا صابغ صبر

افراد وقد يكون جزاءه ان كان عنوانا للفصل
الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم
الحيوان جزء ماهية افراده وقد يكون خارجا
عنه ان كان عنوانا للخاصة والعرض العام
كقولنا كل ضاحك اذ كل ماش حيوان فان
مفهوم الضاحك خارج عن ذات الموضوع
اي افراده وما ذكرنا حصل الفرق كله بين
الوصف والذات فليتنا من انما سميت
مشرطة لاشتمالها على شرط الوصف
وعامة لكونها اعم من الشرطة الخاصة
التي تستعملها في المركبات وقد يقال الشرطة
العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة

٢٦
النسبة في جميع اوقات ثبوت الوصف للموضوع
والفرق بين المعنيين ان وصف الموضوع اين
لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة وقد
المشرطة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا
بالضرورة كل كائن انسان مادام كائنا
فانه حكم بضرورة ثبوت الموصوف للموضوع في جميع
اوقات وصف الموضوع فان ثبوت الانسان لذات
الكائن ضروري في جميع اوقات وصفه اي
الكتابة لكن ليس ضروريا له بشرط وصف
الكتابة فتصدق المشرطة بالمعنى الثاني
دون الاول وان كان الوصف الموضوع دخل
في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو اما ان يكون

ذلك الوصف ضروري بالذات الموضوع في وقت
من الاوقات او لا يكون فان كان ضروريا في
وقت من الاوقات صدقت المشروطة بالمعنيين
كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا سوا
اريد بشرط كونه منخسفا او بلا اعتبار ^{بشرط} الا
اما صدق المشروطة بالمعنى الاول فلان
ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع اي
الغير بشرط وصفه وهو الاختساف واما صدق
بالمعنى الثاني فلان ثبوت الاظلام ضروري
للمعنى جميع اوقات وصفه اي الاختساف وان
اسم يكرر وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في
وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الاول وون

المعاني كقولنا بالضرورة كانت تتحرك الاضلاع
مادام كانت فان ثبوت التحرك ضروري لذات
الموضوع اي افراد الكاتب بشرط وصفه وهو
الكاتب ولكن ليس ضروريا في جميع اوقات
الوصف في الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا
لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالتحريك
لا صابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع
مطلقا فتصدق المشروطة بالمعنى الاول
الثاني واعلم ان ما ذكره المصنف في تعريف
المشروطة يحتمل كلا المعنيين لان قوله مادام
وصفه يحتمل ان يراد به بشرط الوصف فتكون
مشروطة بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به

مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون
 مشروطة بالاعتبار الثاني اذ في وقت معين عطف
 على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم
 بضرورة النسبة في وقت معين فوقيته مطلقة
 كقولنا بالضرورة كل قمر متخسف وقت جيلولة
 الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر متخسف
 في وقت التربيع فان ثبوت الانحساف للقمر
 وسلبه عنه ضروري في وقت معين اي وقت
 الجيلولة والتربيع وانما سميت وقية لاعتبار
 تغير الوقت فيها ومطلقة لعدم تعيينها
 بالدوام او بالضرورة ولهذا اذا قيدت
 بالدوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت

وقية

٢٨
 وقية كما يجيء في المركبات او غير معين
 عطف على قوله معين اي ان كان الحكم بضرورة
 النسبة في وقت غير معين فمنشرة مطلقة
 كقولنا بالضرورة كل انسان يتنفس في وقت ما
 ولا شيء من الانسان يتنفس في وقت ما فان
 ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضروري في
 وقت معين وانما سميت منشرة لاحتمال الحكم
 فيها كل وقت فيكون منشرا في الاوقات ^{مطلقة}
 كما ذكرنا في الوقية المطلقة او بدوامها
 على قوله بضرورة النسبة اي ان كان الحكم
 بدوام النسبة مادام الذات اي مادام ذات
 الموضوع موجودة ^{مطلقة} فلا يمتنع لاشتغالها على

الدوام كقولنا كمال انسان حينئذ ان داما ولا شيء من
الانسان مجرد داما فان الحكم فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان وسلب الحجرية عنه والعرف
بين الدوام والضرورة ان الضرورة تستلزم
الدوام ولا عكس اما الاول فلان ثبوت المحمول
للموضوع اذا كان ضروريا يكون داما لا محالة
واما الثاني فلان ثبوته قد يكون داما ومع
ذلك يمكن الاتعكاك فحينئذ ثبت الدوام لا
الضرورة او مادام الوصف عطف على قوله
مادام الذات اي ان كان الحكم بدوام النسبة
مادام وصف الموضوع موجودا فعرفية عامة
ومثالها احتيا وسلبا ما سر في المروحة

العامة والفرق بينهما كما لفرق بين الدائمة والضرورية
واما سميت عرفية لانك اذا قلت لاشي من
اليام مستيقظ ولم تذكر مادام ناما بينهم
العرف سلب الاستيقاظ عن ذات اليايم ليس
داما بل مادام ناما فلما كان هذا المعنى في
سائرهما ما خوذ من العرف نسبت اليه وعامة
لانها اعم من العرفية الخاصة التي تنحصر في
المركبات او بفعليتها عطف على قوله ضرورة
النسبة اي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبة
ولا بدوامها بل يكن الحكم بفعليتها فالمطلقة
العامة كقولنا كل تنفس بلا طلاق العام
ولا شيء من الانسان تنفس بلا طلاق العام

فان ثبت النفس للانسان وسلبه ليس ضروريا
ولا داعيا بل بالفعل الى المحمول بابت للموضوع
او سلب عنه في الجملة وانما سميت مطلقة لان
العضية اذا اطلقت من غير تقييد بالادوام
واللا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة
فسميت العضية التي حكم فيها بفعلية النسبة
مطلقة تسمية المدلول باسم الدال وعامة
لانها اعم من الوجوبية اللا حصرية والوجودية
اللا ضرورة كما ستعرف في المركبات او لعدم
ضرورة خلافها اذ ان لم يكن الحكم ضرورة النسبة
ولا بدوامها ولا بفعلية بل يكون الحكم بعدم
الضرورة خلاف النسبة فالممكنة العامة تقولنا

كلنا حرارة بالامكان العام فحكم فيها بعدم
ضرورة السلب اذ السلب خلاف النسبة
ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الايجاب
ممكنا وكقولنا لا شئ من الحار باراد بالامكان
العام فحكم فيها بايجاب ^{بعدم} ضرورة الايجاب
اذ الايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم
ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا فنعني
الموجبه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروريا
ومعنى السالبة ان ايجاب البرودة للحار ليس
بضروريا وسميت ممكنة لانهما على معنى
الامكان وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة
التي ستعرف في المركبات فلهذا القضايا

المذكورة بسايط لان معناها اما ايجاب
فقط او سلب فقط واما المركبات فمع
وهي يجزئها هي السايط المذكورة لكن مع
تقيدها باللا دوام الذاتي واللا ضرورة
الذاتية كما قال وقد تقيدها بالمشروطة والعرفية
العامة ان وبعد الوقتين اي الوقتية
والمنتشرة المطلقتان باللا دوام الذاتي
اي تقدير كل واحدة من هذه القضايا المذكورة
باللا دوام الذاتي فتسمى المشروطة العامة
المقيدة باللا دوام المشروطة لخاصة منصوب
على انه مفعول يسمى تسمى العرفية العامة
المقدمة باللا دوام العرفية لخاصة وتسمى

خاصة

لخاصة وتسمى الوقتية المطلقة المقيدة به
الوقتية وتسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به
المنتشرة فالشرطية لخاصة ان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتب لا داما فتركيبها من مشروطة عامة توجيه
وهي الحركة الاولى ومطلقة عامة سالبة وهي
مفهوم اللا دوام لان ايجاب المحمول للموضوع
اذ لم يكون داما كان السلب متحققا بلحاجة
وهو معنى المطلقة العامة السالبة اي قولنا
لا شيء من الكتابات متحرك الاصابع بالفعل وان
كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتابات
متحرك الاصابع مادام كاتب لا داما فتركيبها

من سالبه مشروطة عامه هي الجزء الاول موجبة
 مطلقة عامه هي مفهوم اللادوام لان سلب
 المحمول عن الموضوع اذا لم يكن رايها كاللغيا
 متحققا في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة
 العامه اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع
 بالفعل ومنها هنا يتبين ان الاعتبار القصبة
 المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه
 فان كان الجزء الاول موجبا كانت وان كان
 سالبا كانت سالبه والجزء الثاني مخالف
 في كيف اي في الايجاب والسلب موافق
 في الكم اي من الكلية والجزئية وسحب هذا ان
 تحقق ومسال العرفية خاصة ايجابا وسلبا

في ايجاب

مامر في المشروطة وتركيبها من العرفية العامه
 والمطلقة العامه الى هي مفهوم اللادوام
 كما عرفت وانما قد لا دوام فيها بالذات
 لان المشروطة لخاصة على ما عرفت هي الشرطية
 العامه المقيدة باللا دوام والعرفية لخاصة
 هي العرفية العامه المقيدة به ايضا ويمتنع
 تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللا دوام
 الوصف اذ في كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف
 فيكون دواما بحسب الوصف لا محالة والدوام
 الوصفية يمتنع ان يقيده باللا دوام الوصفية
 اذا اراد تقييد بغير صحيح فلا بد ان يقيده
 باللا دوام الذاتي ويكون الحكم حينئذ بضرورة

النسبة اور دامها بحسب الوصف مقيد باللائحة
 بحسب الذات وتسميتهما بالخاصتين لكونهما
 من المشروطة والعرفية العامة مماثل للثابتين عرفتهما
 البسائط اذ كلما وجدت الخاصتان وجدت
 العامتان ولا عكس ولما الوقتية فهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر متخسف وقت
 حيولة الارض بينه وبين الشمس لا يماثل غيرها
 من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وسالبه
 مطلقة عامة هي مفهوم اللازم وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر متخسف
 وقت الترتيب لا يماثل غيرها من سالبة وقتية
 مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة

هي مفهوم اللازم فالوقتية هي التي حكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 في وقت معين من الاوقات وهو الموضوع
 مقيد باللائحة بحسب الذات والمنتشرة
 هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت او السلب
 في وقت غير معين لا يماثل بحسب الذات
 وتركيبتها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبه
 مطلقة عامة هي مفهوم اللازم ان كانت
 موجبة ومن سالبه منتشرة مطلقة وموجبة
 مطلقة عامة هي مفهوم اللازم ان كانت
 سالبة ومثالها ايجابا قولنا بالضرورة كل
 انسان متنفس في وقت ما لا يماثل سالبا

قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متبقي
في وقت ما لا داما وقد قيدنا المطلق العام
باللا ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللا ضرورية
وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتتركبها من موجبة مطلقة عامة
هي اجزاء الاول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم
اللا ضرورة لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن
ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب وهو
السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالامكان العام وان كانت سالبة
كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالفعل لا
بالضرورة فتتركبها من سالبة مطلقة عامة هي

اجزاء الاول وموجبة ممكنة عامة هي مفهوم
اللا ضرورة لان السلب اذا لم يكن ضروريا
كان هناك عدم ضرورة للسلب وهي الموجبة
الممكنة العامة اي قولنا كل انسان ضاحك
بالامكان العام واعلم ان تقيدنا المطلق
العامة وان صح باللا ضرورة الوصفية لانهم
لم يعتبروا هذا التركيب ولم يعرفوا ان
احكامهم ولم يقدرا باللا ضرورة بالذاتية
او باللا دوام عطف على قوله باللا ضرورة
اي المطلق العامة قد تكون مقيدة باللا ضرورة
وتسمى الوجودية اللا ضرورية كما عرفتنا وقد
تكون مقيدة بالدوام وتسمى الوجودية اللا دامية

كقولنا كمال نسان فصاحك بالفعل لا دائما ولا
شئ من الانسان ايضا حكى بالفعل لا دائما وتركيبها
من مطلقين عامتين اذ الجزء الاول مطلقة
عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت
ان مفهوم مطلقة عامة فتكون مركبة من مطلقين
عامتين لكن احدهما موجب والاخرى سلبية
فان الجزء الاول ان كانت موجبة يكون مفهوم
اللا دوام سلبية وبالعكس كما عرفت غير مرة
وقد تقييد الممكنة العامة اى الممكنة العامة
وهى التى حكم فيها بلا ضرورة بجانب المخالف
للقسبة قد تقييد بلا ضرورة بجانب الموافق
للقسبة ايضا حتى يكون الحكم بلا ضرورة لكائين

وتسمى حينئذ الممكنة الخاصة كقولنا كمال انسان
كانت بالامكان الخاص ولا شئ من الانسان كانت
بالامكان الخاص والمعنى في الموجبة والسلبية
ان يكون الحكم فيها بلا ضرورة مرة ايجابين اى
السلب والايجاب وتركيبها من ممكنتين عامتين
احديهما موجبة والاخرى سلبية لكن لا فرق
بين موجبة او سلبية ما حسب المعنى بل
الفرق انما يحصل بحسب التلقظ فان عبرت
بالعبارة الايجابية فموجبة او بالسلبية فسالبة
وهذه القضايا السبع المذكورة مركبات
لان اللادوام اسارة الى مطلقة عامة

واللازمة إشارة الى ممكنة عامة لمخالفتي
الكيفية موافقتي الكمية لما قيدت بهما نقول
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية صفتان المطلقة
العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن
الايجاب والسلب والكمية عن الكلية والجزئية
قوله لما قيدت اجازت تتعلق بالمخالف والموافقة
وما عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع
اليه باعتبار اللفظ والضمير المتني فيهما عايد
الى اللادوام واللازمة وحاصل المعنى ان
القضايا البسيطة المذكورة مركبات لكونها
مقيدة باللازوام واللازمة واللازوام
إشارة الى مطلقة عامة واللازمة إشارة

عبارة

بلا

الى ممكنة عامة مخالفتي للعقيدة المقيدة بها
واللازمة إشارة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية المقيدة بها بحسب الكيف
موافقتي لهما بحسب الحكم فتكون القضايا
المقيدة بهما مركبات لا شتمال معناها على
ايجاب وسلب **فصل في اقسام الشرطية**
والشرطية تنقسم الى متصله ومنفصله وكل
واحدة منهما تنقسم الى اقسام كما قال
الشرطية اما متصلة ان حكم فيها يثبت
نسبة على تقدير نسبة اخرى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالزها موجود
فانه حكم يثبت نسبة هي وجود الزها

فصل في اقسام الشرطية

على تقدير نسبة اخرى وهي طلوع الشمس
وهذه هي الموجبة المتصلة او تغيرها عطف
على قوله بثبوت نسبة اى المتصلة اما
حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى
وهي المتصلة السالبة واعلم ان ثبوت
نسبة على تقدير اخرى عبارة عن الاتصال
بين النسبتين فلحكم بتغيرها يكون عبارة عن
سلب الاتصال فالمتصلة السالبة هي
التي حكم فيها بسلب الاتصال لا باتصال
السلب فانما حكم فيها باتصال السلب
موجبة لاساليبه فاذا قلنا ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجودا كانت ساليبه

لان

لان الحكم فيها في سلب الاتصال واذا قلنا
ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا
كانت موجبة لان الحكم فيها باتصال
السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة او
سالبة اما لزومية ان كان ذلك الحكم بالاتصال
لعلاقة بين المقدم والتالي كالمثالين
المذكورين فان الحكم بالاتصال
وسلبه فيهما ليس بمجرد اتفاق المقدم
والتالي فالتفاقية والاى وان لم
يكن الحكم بالاتصال وسلبه لعلاقة
يكون بمجرد اتفاق المقدم والتالي فانما
قولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناطق

قيمة
ناهي

في الموجبة فانه حكم فيها بالالاتصال لكن لا
لعلاقة ادلا على انهما طبعية الانسان
وبنا حقيقة الحيوان الحكماء بل مجرد اتفاق
الطرفين في صدقهما في الواقع لانهما وجدنا
كذلك وكقولنا لا اسودا الا كاتب ليس
البسته اذا كان هذا اسود فهو كاتب في
السالبه فالتعاقبة المحملة التي حكم فيها
بثبوت الاتفاق والسالبه هي التي حكم
بسلب الاتفاق وكذا الدورية الموجبة
حكم فيها ب**ثبوت** الدور والسالبه حكم فيها
بسلب الدور ومنفصلة بالرفع عطف
على قوله متصلة اي الشرطية اما متصلة

٥٨
ان حكم فيها بثبوت نسبة او غيرها على تقدير
اخرى كما مر واما منفصلة ان حكم فيها
بتناقض نسبتين او لا تناقضهما صدقهما وهي
الحقيقة فالمتصلة الحقيقية هي التي
حكم فيها بتناقض نسبتين او عدم تناقضهما
في الصدق والكذب معا وهي اما موجبة واما
سالبة فالموجبة حكم فيها بتناقض نسبتين
في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد
اما زوج او فرد فان زوجية العدد وفردية
متناقضان في الصدق والكذب اي لا
يصدقان ولا يكذبان من السالبة حكم
فيها بعدم تناقض نسبتين في الصدق

والا كذب كقولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا سودا وكاينا فانها صدقان او
يكذبان فلا منافاة بينهما صدقا وكذبا
او صدقا فقط عطف على قوله صدقا
وكذبا اي وان كان الحكم بتنا في نبتين
او عدم تنايهما في الصدق فقط فمناعة
للمع وهي ايضا اما موجه او سالبه فالوجه
هي التي حكم فيها بتنا في الجزئين في الصدق
فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فانها
لا يصدقان ولكن كذبان بان يكونا سانا
والسالبه هي التي حكم فيها بعدم تنا في الجزئين
في الصدق كقولنا ليس البتة اما ان هذا الشئ

لا شجر

لا شجر او لا حجر فانها صدقان ولا يكذبان
والا لكان شجر او حجر معا او كذبا فقط عطف
على قوله صدقا وكذبا اي وان حكم فيها بتنا في
نبتين او عدم تنايهما في الكذب فقط فمناعة
لخلو وهي ايضا اما موجه او سالبه فالوجه
كقولنا ريدا اما ان يكون في البحر او لا يعرف
حكم فيها بتنا في الجزئين في الكذب لان
الكون في الجميع عدم الفرق يصدقان ولا
ولا يكذبان والا لعرف في البر والسالبه
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشئ شجر
او حجر احكم فيها بعدم تنا في الجزئين في
الكذب والا لكان شجر او حجر معا فالمقتضاه

ثلاثة اقسام حقيقه ومافيه للجمع ومافيه
للخلو وكل مره اى من اقسام المتفصل عناده
ان كان الشاى بين الجزئين لذات الجزئين
كالشاة بين الروح والعرد والنجس والحجر
ودون ردى البحر ولا يفوق فانه لذاتهما
لا يوجد اتحادهما فالعناده حكم فيها
بالشاة لذات الجزئين اى حكم بات
مفهوم احدها مناف لمفهوم الآخر الا
اى ولم يكن الشاة لذات الجزئين فاتفاه
فمضى اليه حكم فيها بالشاة لالذات الجزئين
بل مجرد انه اتفوق الواقع ان يكون بينهما منافا
والى لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافيا

لمفهوم

٦٠
لمفهوم الآخر كقولنا في الاسود والا كاتبة
اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا فانه لا منافا
بين مفهومى الاسود والكاتب لكن اتفوق
السواد واتفا الكتابه فلا يصدق ان لا تتفا
الكتابيه ولا يكذب ان لوجود السواد هذا
في الحقيقة واما مافيه للجمع والخلو فيمكن
استخراجها من هذا المثال ثم الحكم
باللزوم والعناد غيرهما في الشرطية المفصلة
والمفصلة ان كان على جميع التقادير والازمان
والاوضاع ثابتا للمعدم فكلية اى فالشرطية
كلية كقولنا كلما كان زيدا نسا نافر هو حيوان
فالحكم بلزوم كحيوانيه للانسان ثابت على

جميع التقادير من الارمان والاضاع المكنة
الاجتماع مع المقدم او بعضها بل بحر عطف على
جميع التقادير ان لم يكن الحكم على جميع التقادير
من الارمان والاضاع بل يكون على بعض التقادير
ولا يخل من ان يكون الحكم على بعض التقادير
والارمان مطلقا او على بعضها معينا فان كان
على بعضها مطلقا من غير تعيين جزئية قولنا
قد يكون اذا كان لشيء صي ان كان انسانا فان
الحكم بالضرورة ليس على جميع الارمان والاضاع
بل على بعضها مطلقا او معينا عطف على قوله
مطلقا اي ان كان الحكم على بعض الارمان
والاضاع معينا فخصية كقولنا ان حيث

٦١
اليوم اكرمك فعلم ان الاوضاع والارمان
في الشرطية بمنزلة الافراد في الحملية فان كان
الحكم بالضرورة والعناد في زمن معين فخصيته
مخصوصة والا فان كان كمية الزمان جميعه
او بعضه فمخصوصه والا فاحالة ومابه الكمية
يسمى سورا ضرورية الكلية من المتصلة كلها
ومها ومتى ومن المتصلة دايميا وسور السالبة
الكلية منها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية
منها قد تكون والسالبة الجزئية منها قد لا تكون
واطلاق لفظه واما في الاتصال والانفصال
للاجمال فظرفا الشرطية اي المقدم والتالي
وان كانا بعد التركيب قضية واحدة لكثرهما

في الاصل قضيتان اما عليتان كلما كان
الشي حيوانا انسانا فهو حيوان واما ان يكون
العدد زوجا او فرجا او متصليتان كقولنا
كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكلما لم
يكن الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا واما ان
يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار
موجودا او متصليتان كقولنا كلما كان
ذا يما ان يكون العدد زوجا او فرجا فلا يما
اما ان يكون مقسما بمساويين او غير مقسم
واما ان يكون العدد زوجا او فرجا واما ان يكون
العدد لا زوجا ولا فرجا او مختلفتان في
الحاصل والاتصال والاتصال بان يكون طرفاها

اما

اما حالية ومتصلة او حالية ومتقطعة او متقطعة
ومتقطعة والامثلة غير خافية على المتأمل
ثم طرأ الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين
الا انهما خرجتا بزيادة الاتصال والاتصال
عن التمام وان قلنا الشمس طالعة قضية فتكون
تامة في الافادة لكن اذا اوردنا اداة الاتصال
عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرجت عن
ان تكون قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة
الاتصال وكذا قولنا العدد زوج قضية وبزيادة
اداة الاتصال عليه خرجت عن التمام ولما فرغنا
من تعريف القضايا ونقسمها ان لنا ان نشرع
في بيان الاحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

فصل في التناقض وهو حقيقة بالتقدم على
 سائر الاحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال
التناقض اختلاف قضيتين حرج بقوله اختلاف
 قضيتين اختلاف مفردين ومفرد قضيه ثم الاختلاف
 قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل ^{القضيتين} ~~مسألة~~
 كذب الاخرى ومن كذب كل صدق الاخرى
 وقد لا يكون كذلك وبقوله بحيث يلزم لذاته
اي لذات الاختلاف من صدق كل من القضيتين
 كذب الاخرى وبالعكس حرج الاختلاف الذي
 لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض
 كالاختلاف الذي بين قولنا زيد ساكن زيد
 ليس متحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق

كل من القضيتين وكالاختلاف الذي بين قولنا
 زيد انسان زيد ليس بناطق فانه وان لزمن
 صدق كل كذب الاخرى وبالعكس لكن لذات
 الاختلاف بل بواسطة ان ايجاب احدهما في
 قوة ايجاب الاخرى وسلب احدهما في قوة
 سلب الاخرى وكالاختلاف الذي بين الموجه
 والسالبة الكليتين واجزئيتين نحو قولنا
 كل انسان حيوان ولاسي من الانسان حيوان
 وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان
 ليس بحيوان فانه وان لزمن منه ذلك لكن
 لذات الاختلاف بل لمخصوص المادة ولو
 كان لذات الاختلاف لزمن تحقق التناقض

كل كليتين وجزئيتين وليس كذلك فخرج ما
عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه نعم يتبين
الاختلاف المعتبر في تحقق التناقض معاك لا بد
في التناقض من الاختلاف اي اختلاف القضييتين
في الكيف اي الايجاب والسلب والكم اي
الكلية والجزئية وفي الجرمية اي الضرورية
والامكان والاطلاق والدرام وغيرها من
الجرمات فالقضيتمان ان كانا شخصيتين
فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانتا
محمورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف
في الكم لصرف الجزئيتين وكذب الكليتين
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم وان كانتا
موجبتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجرمية

لصدق

٦٤
لصدق الممكنتين وكذب الضرورتين في مادة
الامكان واعلم ان الممثلة من المحصورات
في الحقيقة لما سر من امها في قوة الجزئية فحكمها
حكمها والاتحاد بالجر عطف على قوله الاختلاف
اي لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في
الامور الثلاثة المذكورة وهي الكيف والكم
والجرمية كذلك لا بد من الاتحاد فيما عداها
اي فيما عدا الكيف والكم والجرمية فلا بد من
التناقض من اختلاف واتحاد اما الاختلاف في
الامور الثلاثة المذكورة واما الاتحاد فيهما عدا
واختلف في ذلك فويل يجب الاتحاد في ثمانية
اشياء المحمول والموضوع والزمان والمكان

والاصناف والشرط والقوة والفعل
والكل فلا يتناقض زيد قائم عمر ليس بقائم
لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم زيد ليس
بقائم لاختلاف المحمول ولا زيد قائم اي
ليلا زيد ليس بقائم اي زهرا لا اختلافا للزمان
ولا زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقائم اي في
السوق لا اختلافا للمكان ولا زيد اب اي ليكر
زيد ليس باي لي عمر لا اختلافا للاصناف
ولا الجسم مفرق للبصر اي شرط كونه ابيض
لجسم ليس مفرقا للبصر اي بشرط كونه اسود
لاختلاف الشرط ولا الحيز في الدن مسكر
اي بالقوة الحيز في الدن ليس بمسكر اي بالفعل

لاختلاف

٦٥
لاختلاف القوة والفعل ولا الزنجي اسود
اي بعض الرمح ليس باسود اي كليل
لاختلاف الكل والجزء فهذه الواحدة
الثمانية التي ذكرها القديما في تحقيق
التناقض واما عند المتأخرين فكفي بحدوث
وحدة الموضوع ووحدة المحمول
والواحدات الباقية من درجتها
في وحدة الشرط والجزء والكل من درجتها
في وحدة الموضوع ووحدة الزمان
والقوة والاصناف والفعل من درجتها
في وحدة المحمول وذلك ظاهر عند
التأمل عند المحققين ان الاعتبار في

تحقق المناقض وحدة النسبة الحكيم حتى
يرد الايجاب والسلب على شئ واحد
فان وحدتها تتلزم الوحدات الثمانية
وعدم وحدة شئ من الوحدات يستلزم
اختلاف النسبة والا فلا حصر فيما ذكره
لا ارتفاع المناقض باختلاف الاله كحو
زيد كاتب اى بالقائم الواسطي زبد ليس
بكاتب اى بالقائم التركي والعلية نحو النجاشي
عامل اى للسلطان غير عامل اى لغيره
والفعلول به نحو زيد صاري اى عمر اراد
ليس بصاري اى بكرا والمميز نحو عند
عشرون اى حرهما ليس عندى عشرون اى

دينارا

٦٦
دينارا الى غير ذلك واعلم ان كيفية
المناقض في القضايا بالعيان موجهة
معاومة لمجرد الاختلاف في الكيف والكم
بخلاف الموجهة از الجها ب كثيرة لا تعرف
ان هذه الجبهة مثلا منا قضة لاي جهة
فلنذا يتبين حال القضايا الموجهة دو غير
تقال والتعويض للضرورة هو الممكنة العامة
لان اثبات ضرورة في جانب الايجاب هو
وهو مفهوم الضرورية الموجهة مناقض للسلب
الضرورة عن جانب الايجاب وهو مفهوم
السالبة الممكنة وكذا اثبات الضرورية في
جانب السلب وهو مفهوم الضرورية السالبة

مناقض لسلب لفرومة عن جانب السلب
وهو مفهوم الموجبة الممكنة والتقيض
الدائم هو المطلقة العامة لان الايجاب
في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة
الموجبة لينا في السلب في بعض الاوقات
وهو مفهوم السالبة الدائمة المطلقة
السالبة وكذا السلب في كل الاوقات هو
مفهوم الدائمة السالبة لينا في الايجاب
في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة
الموجبة والتقيض للمشرطة العامة هو
لحينية الممكنة التي حكم فيها بسلب الضرورة
بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم

٦٧
وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسيط
واحتيج اليها في تقيض بعض البسيط
ونسبها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة
العامة الى الضرورية فكما ان الضرورة
الدائمة تنافي الامكان الدائم كذلك الضرورة
الوصفية تنافي الامكان الوصفية ومن
هنا يعلم ان تقيض الوقعية المطلقة
هو الممكنة الوقعية لان الضرورة بحسب
الوقت المعين يناقض سلبها بحسب ذلك
الوقت وكذا تقيض المنتشرة المطلقة هو
الممكنة الدائمة لان الضرورة في وقت ما
ينافي سلبها في جميع الاوقات والتقيض

للعرفية العامة هو الحينية المطلقة اليه
حكم فيها بفعلية النسبة في بعض اوقات
وصف الموضوع ونسبتها الى المعرفة
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان
الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي
كذلك لدوام الوصفين في الاطلاق والوصف
هذا تقيض البايط واما التقيض المركب
فهو المفهوم المزدوج بين تقيض الجزئين
والمفهوم المزدوج بالحقيقة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من تقيض الجزئين فيكون احد
طريق اخذ تقيض المركبة ان يجعل المركب
بالجزئين ويؤخذ لكل جزء تقيضه ويركبها

من

٦٨
من تقيض الجزئين منفصلة مانعة الخلو يقال
اما هذا التقيض واما ذاك ثم من احاط بحقائق
المركبات وتقايط البايط لا يخفى عليه طريق
اخذ تقيض المركبة وان فهم عليه فليستطر
الى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة
موافقة لاصل القضية في الكيف ومن مطلقة
عامة بخالفه في الكيف ايضا فان تقيضها
اما الحقيقية الممكنة المخالفة والدائمة للموافقة
لان تقيض الجزء الاول الى المشروطة العامة
الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة وتقيض
الجزء الثاني المطلقة العامة المخالفة هو
الدائمة الموافقة فاذا قلنا بالضرورة

كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتب الا حاليما
 فقيضها اما ليس بعض الكاتب بمحرك الاصابع
 بالامكان الجني وما بعض الكاتب متحرك الاصابع
 دائما وهذه المتفصلة المانعة الحقا والمركبة
 من تقيض واطلاق التقيض على هذا المفهوم
 المرحوم باعتبار انه لا يتم ما هو التقيض الا باعتبار
 انه تقيض حقيقة او تقيض الشيء بالحقيقة هو
 رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب
 فتقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المرحوم
 انما هو تقيض المركبة ليس نفس الرفع لكنه لان
 ما له تأمل ثم هذا المفهوم المرحوم انما هو

تقيض

تقيض المركبة الكلية لكن المركبة الجزئية لا يكون
 في تقيضها ماد كرها من المفهوم المرحوم بل الحق في
 تقيضها ان يرد في تقيض الجزئيتين بالنسبة
 الى كل فرد من افراد الموضوع فيقال في تقيضها
 كل فرد من افراد الموضوع لا يخلو عن تقيض الجزئيتين
 وانما لا يكفي المفهوم المرحوم في تقيض المركبة
 بجواز كذب الجزئتين والمفهوم المرحوم معاه
 وتبين في المادة الوجودية ليقاس عليها
 سائر القضايا فنقول في الجائز ان يكون المحمول
 ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ملوبا
 دائما على الافراد الاخرى كحوان مثلا فانه
 ثابت دائما عن الافراد الاخرى كحوان مثلا

الدائم

فانه ثابت لبعض افراد الجسم مساوياً لباقي البعض
 آخر ففوق هذه المادة كذب التجريبية اللاذمية والمعروفة
 المراد منها ما كذب التجريبية اللاذمية ان يكون حيوان
 بعض افراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة
 ويلب عنه اخرى ولا شيء من افراد الموضوع في
 المادة المفروضة كذلك ان ليس شيء من افراد الجسم
 يثبت له الحيوان تارة ويلب عنه اخرى فتكذب
 التجريبية اللاذمية وما كذب المفهوم المراد من
 وكذب الموجبة السالبة الكليةين التين مركب
 المراد منهما اما كذب الموجبة الكلية اي قولنا كل
 حيوان خلدان المحمول مساوياً لباقي البعض
 الجسم فكيف يكون ثابتاً للجميع اذ ما كذب السالبة

الكلمة

الكلمة اي قولنا لا شيء من الجسم حيوان خلدان
 المحمول ثابتاً لباقي البعض فكيف يكون مساوياً
 دائماً عن جميع اواضع الكذب الموجبة والسالبة الكلية
 كذب المفهوم المراد من كذب السالبة لانه مركب من اثنتين
 ان المفهوم المراد لا يكون في تقيض المركبة التجريبية
 بل الحق في تقيضها ان يرد في تقيض الجزئين
 لكلا واحد واحد من افراد الجسم فيقال كل حيوان
 حيوان خلدان او ليس حيوان خلدان وهذا تقيض
 المركبة التجريبية اي قولنا بعض الجسم حيوان لا
 دائماً لانه اذا لم يصدق ان بعض افراد الجسم
 بحيث يثبت له المحمول تارة ويلب عنه دائماً
 صدق ان كل واحد من افراد الجسم اما يثبت

له الحيوان دائما او يلبه عنه دائما **فصل**
في عكس المستوي والعكس يطلق على المعنى
 المصدرى اي تبديل القضية وعلى القضية كما حصل
 بالتبديل كما يقال مثلا عكس الموجبة الكلية جزئية
 والمص اجري الكلام على الاصطلاح الا واثقا
 العكس المستوي تبديل جزى القضية مع بقاء
 الصدق والكيف والمراد بالتبديل جعل الموضوع
 والمقدم محمولاتاييا وجعل المحمول والنائي
 موضوعا ومقدما كقولنا في عكس كل انسان
 حيوان بعض الانسان الحيوان وفي كلاما كانت
 النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون
 اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة

والمراد

والمراد ببقاء الصدق ان الاصل لو كان صادقا
 كان العكس صادقا لان العكس لازم القضية
 ولو فرض صدق القضية لزوم صدق العكس
 واللازم صدق المذموم بدون اللازم ولم يعتبر
 بقا الذنب لانه لا يلزم من كذب المذموم كذب
 اللازم فان قولنا كل ثور حيوان كاذب مع
 صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان
 واراد ببقاء الكيف ان الاصل له كان موجبا كان
 العكس ايضا موجبا وان كان سالبا سالبا واذا
 فرغ من تعريف العكس شرع في مسايله فقال
 والموجبة كلية كانتا وجزئية انما تنعكس اي
 لا تنعكس الاجزئية وانما لم تنعكس كلية لجواز

عموم المحمول والتالي في بعض المواد كقولنا كل
انسان حيوان كلما كانت الشمس موجودة كانت
الحرارة موجودة ولو انكسرتا كليتين لزم حمل
الاخص على كل افراد الاعم في الخلية واستانزام
الاعم الاخص في الشرطية وكلاهما محالان
اما حمل الاخص على كل افراد الاعم فظاهر واما
استلزام الاعم للاخص فلانه لو استلزم الاخص
لزم ان يوجد الاخص كلما وجد الاعم وذلك بين
البطلان واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الي
الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الي
الكلية مطلقا لان معنى عدم انعكاس القضية
ان لا يلزمها العكس لزوما كلييا وذلك يتحقق بخلاف

٧٢
في صورة واحدة بخلاف انعكاس القضية فان
معناه ان يلزمها العكس لزوما كلييا وذلك لا يتبين
بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة
بل يحتاج الي برهان منطبق على جميع المواد فانهم
والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والا
وان لم تنعكس كلية لزم سلب الشيء عن نفسه بانه
اذا صدق لا شيء من الانسان يحجب ان
يصدق لا شيء من الانسان والا فليصدق
تقيضه وهو بعض الحجب انسان فتضمنه الي
الاصل هكذا يحقر الحجب انسان ولا شيء من
الانسان يحجب لينتج من الشكل الاول بعض
الحجب ليس يحجب وهو محال والحال ان لا شيء من تقيض

العكس فالعكس حق واما السالبة الجزئية فهي
لا تنعكس اصلا الى كلية ولا الى جزئية لجواز عموم
 الموضوع او المقدم في بعض الموارد كما في بعض
 الحيوان باسان فان الموضوع فيها اعم فلو
 انعكست لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال
 لانه لا يصدق الخاص بدون العام هذا يجب
الكم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس
 الدائمات اى الضرورية والدائمة والعامة
 اى المشروطة والعرفية حينئذ مطلقة لانه اذا
 صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع اى
 بالضرورة او رايا او مادام ج وجب ان يصدق
 بعض ب ج خير هو ب والا فلا شئ خرب ج

مادام ب



مادام ب ويضم الى الاصل هكذا كل ج ب
 باحدى الجهات المذكورة ولا شئ يمنع مادام
 ب لينتج لا شئ يمنع ج بالضرورة او رايا او
 مادام ج وهو محال ان يشرع نقض العكس
فالعكس حق وتنعكس المشروطة والعرفية
 الخاصتان حينئذ لا راعا لانه اذا صدق
بالضرورة او رايا بما قل ب مادام ج لا رايا لانه
 صدق بعض ب ج خير هو ب لا راعا للمخينة
 المطلقة وهو بعض ب ج خير هو ب فلكونها
 لازمة للمشروطة والعرفية العامين ولان
 العامتين لازم الخاصتين واما اللازم وهو
 بعض ب ليس ج بالاطلاق فلانه لو كذب ليصدق

كل ج دائما وتضمها صغرى الى الجزء الاول من
 الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب ما
 ج ينتج كل ب ب دائما ثم تضمها صغرى الى الجزء
 الثاني من الاصل وهو قولنا الاشئ من ج ب كما
 بالاطلاق العام ينتج لاشئ من ب ب فيلزم
 اجتماع النقيضين وتنعكس الوقتين اي
 الوقتية والمنتشرة الوجوديتان اي اللازم
 واللازم وريية والمطلقة العامة مطلقة عامة
 لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجزئين الخمس
 المذكورة فبعض ج ب بالاطلاق والافلاشئ
 من ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشئ من
 ج ج دائما وانه محال ولا عكس للممكنات العا

ولخاصة

ولخاصة على مذهب الشيخ فانه يشترط في وصف
 الموضوع ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل
 هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان ان كلما
 هو ج بالفعل بالامكان ومن الجائز ان يكون ج
 بالامكان فلا يخرج من العوة الى الفعل اصلا
 فلا يصدق في عكسه بعض ما هو ج بالفعل
 ج بالامكان واما على مذهب الفارابي فحاشا
 انعكاسها كنفسها لانه لم يشترط في وصف
 الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفى
 بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب ان كلما هو
 ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس الى بعض
 ما هو ج بالامكان ج بالامكان ومن السواب

فتعكس الدائمتان رابعة لانه اذا صدق
بالضرورة او دايما لاشي من ج ب فدايما لا
شي من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق
وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وانه
محال وتنعكس المشروطة والعرفية العاشا
عرفية عامة لانه اذا صدق بالضرورة او
دايما لاشي من ج ب مادام ج صدق لاشي
من ب ج مادام ب والا فبعض ب ج خير هو
ومع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وانه محال
وتنعكس المشروطة والعرفية لخاصتان
عرفية لادايمة في البعض والعرفية الادايمة
قضيه مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة

٧٥
جزئية اما العرفية العامة فهي الجزء الاول واما
المطلقة العامة الجزئية فهي مفهوم اللا دايمة
البعض واذا عرفت ذلك فنقول لخاصتان
تنعكسان الى العرفية العامة المقيدة
بالادوام في البعض لانه اذا صدق بالضرورة
او دايما لاشي من ج ب مادام ج لادايما
صدق لاشي من ج ب مادام لادايما في البعض
اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من ب
ج مادام ب فلكونها لازمة للعاشتين
والا لم العام لازم لخاص واما صدق الدوام في
البعض فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل
لفصدق لاشي من ج ب دايما وقد كان كل ج ب

بالفعل بحكم لا درام الاصل وانما لم تنعكسا
الى العرفية العامة المقيدة بالدوام في الكل
لان الدوام في السالبيين الكليتين اشارة
الى مطلقة عامة موجبة كلية والموجبة الكلية
تنعكس جزئية تامل والبيان في الكلامي مشا
انعكاس جميع القضايا المذكورة من الموجبة
والسالبة ان نقيض العكس مع الاصل ينتج
المحال وهذا البيان يسمى بالخلف وهو اثبات
المطلوب بابطال نقيضه على ما يجي في القتال
وحاصله انه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه
وهو مع الاصل ينتج المحال كما ذكرنا في مره
والمحال ناش من نقيض العكس فيلزم صدق العكس

١٨
ولا عكس للبوا في من القضايا السوالب وهي
الوقتيتان والوجوديتان والمحتملتان
والمطلقة العامة وانما لم تنعكس هذه
بالنقض اي سبب النقض الوارد على
الانعكاس وذلك ان الوقتية احصى بالقضا
المذكورة وهي لا تنعكس فلا تنعكس القضايا
المذكورة لانه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس
الاعم اما ان الوقتية احصى بالقضا المذكورة
فيظهر برادني تامل واما انها لا تنعكس فلعمد
قولنا لا شيء من القمر يخسف وقت التربع
لا دما كذب بعض المتخسفين بغير الامكان
العام الذي هو اعم لجزئها واما انه اذا لم ينعكس

الاخص لم ينعكس الا اعم فلا بد لو انعكس الا اعم
انعكس الاخص لان انعكس لا اعم العضية ولا بد
الا اعم لا اعم الاخص واعلم ان القضية بالوجه
كلية كانت او جزئية تنعكس موجهة جزئية الا
الممكنين فلا بد ان تنعكس ان على مذهب
الشيخ واما السوال فان كانت كلية فيست منها
تنعكس وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان
وسبع منها لا تنعكس وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة وان كانت جزئية فلا
تنعكس منها الا المشروطة والعرفية لخاصتان
فانها ينعكسان عرفية خاصة والبيان في انعكاس
في هاتين القضيتين هو الافتراض وذكر طريق

اخر في اثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع
شيء معين وحمل وصفي للموضوع والمحمول عليه
ليحصل مفهوم العكس ونذكر لهذا البحث
زيادة تحقيق في عكس النقيض فان قامت
قد ذكر المصنف في اول الفصل ان السالبة
الجزئية لا تنعكس وانت حرجت بانعكاس الخاصيتين
من السالبة الجزئية قلت اراد المصنف بعد
انعكاس السالبة الجزئية انهما لا تنعكسان بحسب
الكم ونحن ثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا
تضاد ويدل على صحت هذا التوجيه قول
المصنف واما بحسب الجهة يمكن ان يقال معني
قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس فلا يلزمها

بعضها

العكس له وما كليا وذلك تحقق بعدم انعكاسها
 في صورة واحدة فقط ولا يقتضي عدم انعكاسها
مطلقا فصل في عكس النقيض هو تبديل
 نقيضي الطرفين بان يجعل نقيض الجاء الاول ثانيا
 ونقيض الجاء الثاني اولا مع بقاء الصدق
 والكيف فنقولنا كل ج ب انعكس بعكس النقيض
 الى كل ما ليس بـ ليس ج وعلى هذا رأي المتقدمين
 او جعل البرع عطف على قوله تبديل اي عكس
 النقيض ما بتبديل نقيضي الطرفين مع بقاء
 الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون
او جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول
 ثانيا مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق على
 رأي المتأخرين فنقولنا كل ج ب انعكس عندهم

الحي لا شئ مما ليس بـ ج وقد عرفت معنى بقاء
 الصدق والكيف في العكس المستوي فلا يبعد
 واما معنى مخالفة الكيف فهو ان الاصل ان
 كان موجبا كان العكس سالبا وان كان سالبا
 وعكسك تصحح المثال المطلق على حقيقة المعاد
وحكم الموجبات هي هنا اي في عكس النقيض
 حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس
 حتى ان الموجه الكلية هي هنا ساعكس موجهة
 كلية والجزئية لا تنعكس مطلقا والسالبة كلية
 كانت او جزئية تنعكس سالبة جزئية واعلم
 ان هذا الحكم والذي ينعكس يحكي بعده
 انما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين
 لا المتأخرين وانما لم يذكر حكم عكس النقيض

المعتبر عند المتأخرين إما لأن عكس النقيض المعنى
الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم
على ما صرح السيد العلامة في خواشيده وإما
لأن حكم القضايا في عكس النقيض المعتبر عند
التأخرين ليس بحكمها في المستوى فلو شرع
فيه لاحتاج إلى تطويل الكلام إذا لم يمكنه إلا حالة
على العكس المستوى فلهذا تركه اهتماماً
بشأن الاختصار وإحرازاً عن التطويل والاكثرة
والبيان في انعكاس القضايا بعكس النقيض
هو البيان المذكور في انعكاسها بالعكس
المستوى من غير فرق وكذا النقيض الوارد على
انعكاس القضايا ههنا هو النقيض الوارد
على انعكاسها عنه فكل قضية تنعكس في العكس

المستوى

المستوى بدليل تنعكس هذه القضية في عكس
النقيض بغير ذلك الدليل وكل قضية لم
تنعكس عنه بسبب نقص لم تنعكس ههنا
بسبب ذلك النقص وعليك الاعتبار
والامتحان فما اعطينا من الكلي لا نقول
على ذكرنا من أحكام الموجبات ههنا حكم
السؤال في العكس المستوى وبالعكس
وبين انعكاس الخاصية من الموجبة الجزئية
ههنا ومن السالبة الجزئية عنه أي في العكس
المستوى الخاصية بالافتراض بيان آخر
غير البيان المذكور في العكس المستوى وحال
المعنى أنه قد يأتي انعكاس الخاصيتين من الموجبة
الجزئية ههنا أي في عكس النقيض وانعكاس

الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة اى في العكس
 المستوي الي العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسها
 غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس المستوي
 وهو الخلف بل البيان هو الافتراض الذي
 ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس التقيض
 ولينين ذلك في العكس المستوي اولاً ثم في
 عكس التقيض ثانياً فتقول ان صدق بالضرورة
 او دأياً ليس بعض ج ب مادام ج لا دأياً
 صدق دأياً ليس بعض ج ب مادام ب لا دأياً
 لانا نفرض الموضوع وهو بعض ج د فذبح
 وهو ظاهر وذب يحكم لا دأياً اصل
 لان مفهوم اللادأياً ان بعض ج ب بالفعل
 وقد فرضنا ذلك لبعض دأياً فذب يحكم

الادأياً

الادأياً وليس مادام ب ولا كان ج حين
 هو ب فيكون ب حين هو ج وقد كان ليس ج
 ب مادام ج هف وادأياً صدق ا ب ا ب الجيم على د
 وتنا فيا فيه اى متى كان ج لم ب ومتى كان ب لم
 يكن ج صدق ليس بعض ج ب صدق ليس بعض ج ب
 مادام ب وهو الحرا اول من العكس وما صدق على
 ذاته ج بالفعل و ب صدق بعض ج ب بالفعل وهو
 مفهوم الادأياً في صدق العكس جزئية هذا في
 الانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس
 المستوي وادأياً انعكاسها من الموجبة بعكس
 التقيض فبيانها بالطريق المذكور ان يقال اذا
 صدق بالضرورة او دأياً بعض ج ب مادام ج
 لا دأياً بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب

لا دأيا لانا من الموضع وقد ليس بالفعل
بحكم لا دأيا لانا من الموضع لا دأيا لانا من الموضع
بعض ليس هو ببالفعل وقد فرضنا ذلك البعض
قد ليس بحكم لا دأيا لانا من الموضع وليس ما دام ليس
والا كان ج حين هو ليس فيكون ليس ما دام
ج وقد كان ب ما دام ج صف وج بالفضل
وهو ظاهر واذا صدق على ذاته ليس ب وانه
ليس ج ما دام ليس ب صدق بعض ما ليس ب
ليس ج ما دام ليس ب وهذا هو الجزء الاول
من العكس ولما صدق على انه ج بالفضل فبعض ما
ليس ب ج بالفضل وهو معروف لا دأيا لانا من الموضع
العكس جزئية **فصل في القياس** ولما فرع من
مبادئ التصديقات شوع في مقاصدها وهي

باب

باب القياس فقال القياس قول مولف من
قضايا يلزمه لذاته قول اخر قال قول هو
المفهوم المركب العقلي والملفوظ جنس شمل
القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة
والاستقرار والتشيل وقياس المساواة بقوله
مولف من قضايا يخرج القضية البسيطة المستلزمة
لعكسها او عكس تقييدها قائمها ليست مولف
وقوله يلزمه يخرج الاستقرار الغير التام والتشيل
فانها وان كانا مولفين من القضايا لكن لا يلزمهما
قول اخر لكونهما ظنيين كما سيحكي في قوله
لذاته يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من
قضية تتعلق بمحمول ولها يكون موضع
الاخرى كقولنا مساو لب وب مساو لـ ج فانه

يستلزم ان يكون اتساوياً لكن لا لذاته بل
بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي
للساوي مساو ولهذا لم يتحقق الاستلزام
الا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا
كما في قولنا نصف ب وب نصف ج لم يلزم
ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفاً
بقي في التعريف القضية المركبة المستلزم لعكسها
او عكس نقيضها فان المراد بالقضايا فوق قضية
واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن
الدهم الا ان يقال المراد بالقضايا هو القضايا
المستقلة التي عبر فيها عن الحكم الاچحائي
والسبلي بعبارة مستقلة والقضية المركبة
ليست كذلك اذ لم يعبر فيها عن الحكم الاچحائي

والله

والسبلي بعبارة مستقلة بل عبر بالاداء
واللا ضرورة فعلية هذا يكون التعريف
ما نغائمه المراد بالقول الاخر هو النتيجة
ومعنى اخبرتها ان لا تكون احدي مقدمتي
القياس الاقتراحي والاستثنائي لان لا
تكون جزاً من احدي المقدمتين وانما الشرط
الاخرية اذ لو لاها لكان ما هديانا و
مصادرة على المطلوب شتم لا على الدو
المهر وبمنه تم القياس فيقسم الى اقتراحي
واستثنائي لان القول الاخر اما ان يكون
مذكوراً في القياس مادته وهيئة اولاً فان
كان القول الاخرى النتيجة مذكورة اي
في القياس مادته اي طريقه وهيئة اي صورته

فاستثنى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
فالقول الآخر وهو النهار موجود من ذكر
في القياس ما ذكرته وهيبته وفي العبارة
بحث لانا لو قلنا في المثال الشمس ليست طالعة
ينبتج النهار ليس موجود وجب عدم وجود
التعريف عليه لعدم ذكر النتيجة بما
وهيبته في القياس المذكور فيه تعييض
ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقيين ان القياس
الاستثنائي هو ما يكون فيه النتيجة او تعييضها
مذكور فيه بالفعل ففي العبارة سر هو
الناسخ او شاح بن المصنف وانما سمي
استثنائيا لاسمه على اذنه الاستثناء

وهو

وهي لكن والا اي وان لم يكن القول الآخر
مذكور فيه مادته وهيبته فاقتراني كقولنا
كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث
فالقول الآخر وهو كل جسم محدث ليس مذكور
في القياس هيبته وسمى اقترانيا لاقتران الحد
فيه وستعرف الحد ودرجته في ذلك ثم الاقتران
اما احمل ان تركيب من الحليات او شرطى ان لم
يتركب منها ولما افزع من تعريف القياس وتعييض
الى القسمين شرع في الاقسام وبدأ بالاقتراني
المركب من الحليات وهو يشتمل على حد ودرجته
موضوع المحمول المطلوب ومحمولة المتكبر
يظهر في المقدمتين فقال موضوع المطلوب
من الحليات يسمى حدا اصغرا لانه في الغالب اصغر

من
افراد المحمول ومحمولة يسمى هذا الكبر لانه في
الغالب كبر افراد من الموضوع والمتكرر بينهما
في مقدمتي القياس يسمى هذا اوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب كالمولف في المثال المذكور وما
اي المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها
ذات الاصغر وصاحبة والتي فيها الاكبر تسمى
الكبرى لانها ذات الاكبر والهيئة الحاصلة من
كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين
يسمى شكلا وهو منحصرة في اربعة اقسام اوسطا
محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول
كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محارث او محمولها
اي محمول الصغرى فالثاني اي فالشكل الثاني
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من اقسام حيوان

فلا شيء من الانسان بجماد او موضوعا فالثالث
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيضم
الحيوان ناطق او عكس الاول بان يكون لا وسط
موضوع الصغرى محمول الكبرى فالرابع اي
فالشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان فيضم الحيوان ناطق وانما وضعت
الاشكال على هذا الترتيب لان الشكل الاول
بيده الانتاج اقرب الي الطبع من سائر الاشكال
فلذلك وضع اولاً ثم الشكل الثاني لمشاركته
في اشرف مقدمته وهي الصغرى المشتملة على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول
ثم الثالث لمشاركته الاولى في مقدمته وهي
وهي الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الاخر

اصلا ويشترط في الشكل الاول بحسب الكيف
 ايجاب الصغرى وبحسب الجزئية فغليظ بان تكون
 الصغرى غير الممكنة وبحسب الكمية الكبرى
 بان يكون موضوعها كلياً لينتج هذه علتة
 غائية اي العوض من الشكل الاول في الاستراط
 في صفواه وكبراه ان ينتج الصغرتان الموجبتان
 الجزئية والكليية مع الكبرى الموجبة الكلية ^{التي} تختز
 الموجبتين كلية وجزئية فالصغرى فالصغرى
 الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج
 الموجبة الكلية الجزئية كقولنا بكل ج ب وكل
 ب ا فكان في او الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
 الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية كقولنا بعض
 ج ب وكل ب ا بعض ج ا ومع السالبة عطف على

قوله مع الموجبة اي الصغريان الموجبتان اما
 مع الكبرى الموجبة الكلية او مع الكبرى السالبة
 الكلية فالا ذلك ينتج الموجبتين كلية وجزئية
 والثاني ينتج السالبتين كلية وجزئية بالضرورة
 متعلق ينتج اي الانتاج في هذا الشكل ضروري
 لا يحتاج الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان
 الانتاج فيها اما بواسطة الخلف او غيره كما
 سيحي وتفصيل قوله مع السالبة السالبتين
 ان الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
 الكلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب
 ولا شيء من ج ا فلا شيء من ج ا او الصغرى
 الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من

ب ان بعض ليس والحاصل ان الصغرى في
هذا الشكل لا تكون الا موجبة اعم من ان تكون
كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية اعم
من ان تكون موجبة او سالبة فتكون لفرض
المنتجة اربعة حاصلات من ضرب الصغريين
الموجبتين في الكبرىين الكليتين لكن القياس
يقتضى ستة عشر ضربا حاصل من الصغريات
المحصورات الاربع في الكبرىات المحصورات
الاربعة الا ان اشتراط ايجاب الصغرى اسقط
فما له حاصله من ضرب الصغريين السالبين
في الكبرىات الاربع واشتراط كلمة الكبرى
اسقط اربعة حاصلات من ضرب الكبرىين
الجزئيين في الصغريين الموجبتين فيقيت

الغزير

الضروب المنتجة اربعة والامثلة المذكورة
ويشترط في الشكل الثاني بحسب الكيفية
اختلافهما اي اختلاف الصغرى والكبرى
في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى
سالبة وبحسب الكمية كلية الكبرى بان
يكون موضوعها كلياً واما بحسب الجزئية
فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما احد
الامرئين الشرط الاول ان يكون اما
مع دوام الصغرى بان تكون الصغرى
ضرورية او حتمية او انعكاس بالبحر
عطف على قوله دوام اي اما ان يكون
مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة
الكبرى بان تكون الكبرى من الغضايا

المنفك السوالب وهي سالتان
والعامتان والخاصتان والسط الثاني
كونا لممكنة مستعملة امام ضرورة او مع
كبرى مشروطة عامة او خاصة فالممكنة ان
كانت صغرى لا تستعمل الا مع ضرورة او
مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى
لا تستعمل الا مع ضرورة فقط لنتيجة
الصغرى والكبرى الكليتان اي الموجبة
والسالبة سالبة كلية كقولنا في الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وهذا
هو الحزب الاول من هذا الشكل وفي
الصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة الكلية

لمنتج

لا شيء من ج ب وكلا ب فلا شيء من ج ا وهذا
الحزب الثاني والمختلفتان في الكم ايضا
سالبة جزئية كقوله والمختلفتان عطف
على قوله الكليتان وقوله سالبة جزئية عطف
على قوله سالبة كلية فتكون من باب العطف
على محمولي عام واحد والخاص ^{الصغير} ا ب
والكبرى اما متعلقتان في الكم باث
يكون احدهما كلية والاخرى كاجزئية
فان كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية
كقوله وان كانتا مختلفتين فالنتيجة
سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى سالبة الكلية بعض ج
ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو

الحرب الثالث وفي الصغرى السالبة للجزيء مع
 الكبرى الموجبة الكلية بعضج ليس بعضج وكت
 اب بعضج ليس او هو الحرب الرابع واعلم
 ان الصغرى بالمنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع
 اربعة كما ذكرت بامثلةها لكن القياس يقتضي غير
 ما ذكرنا في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف
 الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط كلمة
 الكبرى اسقط اربعة فبقيت الصغرى بالمنتجة
 اربعة ثم هذه الصغرى بالمنتجة بالخلف او
 عكس الكبرى او عكس الترتيب ثم عكس النتيجة
 اما الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ نقيض
 ويجعل صغرى القياس فينظم قياس على هيبية
 الشكل الاول منتج لما يناقض الصغرى فيقال في الحرب

الاول

الاول من هذا الشكل مثلا لو لم يصدق لاشي
 منج الصدق نقيضه وهو بعضج اقضيه الى
 كبرى القياس هكذا بعضج اولاشي من اب
 لينتج من الشكل الاول بعضج ليس ب وقد
 كان الصغرى ككج ب هف وهو يلزم من
 نقيض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة حق
 واما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة انه لا
 يلزم من صورة القياس اذ هي على هيئة الشكل
 الاول فتعين ان يلزم من المارة وليس من الكبرى
 لانها مفروضة الصدق فاختصر من ان تكون
 من نقيض النتيجة واما عكس الكبرى فهو ان
 تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج
 بديهية كما يقال في الشكل الاول ايضا كد

ج ب لينتج من الشكل الاول لاشي من ج ا وهو
المطلوب واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان
نعكس الصغرى ثم نحصل كبرى وكبرى القياس
صغرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول
منتج لما ينعكس الى المطالب كما يقال في الضرب
الثاني من هذا الشكل كل اب ولاشي من ب ج لينتج
من الشكل لاشي من ا ج وينعكس الى لاشي من ج ا وهو
المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم
ان الضرب الاول والثالث يمكن بيان نتائجهما
بالخلف وبعكس الكبرى ويمكن بعكس الترتيب
لان ا ن عكس الترتيب وقع السالبة صغرى والسالية
لا تصلح لصغرى الشكل الاول والضرب الثاني
يمكن بيان نتاجه بالخلف وبعكس الترتيب لا
يعنى

بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الاجزئ
وهي لا تصاح لكبرى الشكل الاول واما الضرب
الرابع فلا يمكن بيان نتاجه بعكس الكبرى لانها
لا يجابها لا تنعكس الاجزئ وهي لا تصاح لكبرى
الشكل الاول ولا بعكس الترتيب لان الصغرى
سالبة جزئ وهي لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها
لا تقع في كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو
ظاهر وكذلك الانتاج في ضرب الشكل الثالث
والرابع اما بالخلف او بعكس الكبرى والصغرى
او الترتيب كما سيأتي لكن في بعض الضروب
يمكن بيان الانتاج باثنين منها فصاعدا وفي
بعضها لا كلها كل في ا ك يظهر بالتأمل
ويشترط في الشكل الثالث بحسب الكيف

ايحاب الصغرى وجسب الجهة فعليتها وجسب
الكم مع ان تكون مع كلمية احدهما الى احدي
المقدومتين من الصغرى والكبرى لينتج الصغرى
بيان الموجبتان اي الكلمية والخبر مع الكبرى
الموجبة الكلمية او بالعكس اي الصغرى الموجبة
الكلمة مع الكبرى الموجبة الخبر موجبة جزئية
مفعول ينتج في العبارة شاح لان قوله بالعكس
يعلم منه ان يكون الكبرى الموجبتين مع
الصغرى الموجبة الكلمية وحينئذ حصل ضربان
الاول الصغرى الموجبة الكلمية مع الكبرى
الموجبة الكلمية والثاني الموجبة الصغرى الموجبة
الكلمية مع الكبرى الموجبة الخبر لكن الضرب
الاول داخل في قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة

الكلمة

الكلمية فتعين ان يراد به الضرب الثاني فقط
اي الصغرى الموجبة الكلمية مع الكبرى الموجبة
على ما فسرناه بذلك ولا يحسن ان قوله بالعكس
لنعمهم منه الضربان فاطلاقه وادارته ضرب
واحد يكون شاحا فالمفهوم من قوله
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلمة او
بالعكس ثلاثة احزاب منتجة للموجبة الجزئية
الاول الصغرى الموجبة مع الكبرى الموجبة
الكلمية كقولنا كل ب و كل ب بعض ب
الثاني الصغرى الموجبة الخبر مع الكبرى
الموجبة الكلمية كقولنا بعض ب و كل ب بعض ب
بعض ب بعض ب بعض ب بعض ب بعض ب
كقولنا كل ب بعض ب بعض ب بعض ب بعض ب

مع السالبة عطف على قوله مع الموجبة
 لينتج الصغرى الموجبتان مع الكبرى
 السالبة الكلية او لينتج الصغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى السالبة الخبر سالبة خبر
 فهذه ثلثة ضرب منتج السالبة الجزئية الاولى
 الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
 الكلية كقولنا كانت ج ولا شئ من ب افعض
 ج ليس السالى الصغرى الموجبة الجزئية مع
 الكبرى السالبة الكلية كقولنا كانت ج
 ولا شئ من ب افعض ج ليس الثانى الصغرى
 الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
 كقولنا كانت ج ولا شئ من ب افعض ج ليس
 الثالث الصغرى الموجبة مع الكبرى السالبة

الكلية

خاتمة

الجزئية كقولنا كانت ج وبعض ب ليس افعض
 ج ليس افعض ب الشكل الثالث بحسب
 الواقع ستة والقياس يقتضى ستة عشر لكن
 اشتراط ايجاب الصغرى اسقط ما عد الستة
 ثم الضروب الستة انما تنتج بالخلفا وعكس
 الصغرى او عكس الكبرى الترتيب ثم عكس
 النتيجة اما بالخلف في هذا الشكل فهو
 ان يؤخذ تقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى
 القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قيا
 على الشكل الاول منتج لما ينال الكبرى فيقال
 في المثال الاول مثلا لو لم يصدق بعض
 ج الصدق مزج ا فكان ج ولا شئ من ج ا
 لينتج لا شئ من ب او قد كان كبرى القياس

كاتب اصف واما عكس الصغرى بان يعكس
الصغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة
المطلوبة بدريمية كقولنا في المثال الثاني بعض
ج ب وكاتب ا ب بعض ج ا واما عكس الترتيب
في هذا الشكل فهو ان تعكس الكبرى او لا
ثم تحصل الكبرى صغرى والصغرى كبرى فينتظم
قياس على هيئة الشكل الاول منتج ما يعكس
الى النتيجة كقولنا في المثال الثالث مثلا
بعض ا ب وكاتب ج ب بعض ج ا وتعكس الى
بعض ج ا واما قال في هذا الشكل يعكس
الصغرى في الشكل الثاني يعكس الكبرى لان
هذا الشكل انما يرتد الى الشكل الاول بعكس
الصغرى والشكل الثاني انما يرتد بعكس

الكبرى

الكبرى وذلك في ويشترط في الشكل الرابع
بحسب الكيفية والكمية احدا لمرتين اما
اجابهما اي اجاب لصغرى والكبرى مع كلمة
الصغرى او اختلا فيهما بالرفع عطف على
قوله اجابهما اي شرط الشكل الرابع بحسب
الكيفية والكمية احدا لمرتين اما اجاب
الصغرى والكبرى واما اختلا فيهما في الكيفية
مع كلمة احديهما لينتج الصغرى الموجبة
مع الكبريات الاربع ولينتج الصغرى
الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
ولينتج الصغريان السالبان اي الكلية
والجزئية مع الكبرى الموجبة ولينتج
كلتا هما اي الصغريان السالبان الكلية

والجزية مع الكبرى الموجبة للجزية وفي قوله
كلها غلط فاحش لان الصغرى السالبة
للجزية مع الكبرى الموجبة للجزية غير معتبر
لاختلاف مقدمتيه مع كليه احدهما فلا
يوجد ما اشترط في هذا الشكل من ايجاب
المقدمة متبوع كلبية الصغرى واختلافهما
في الخيف مع كلبية احدهما والظن انه تصحيف
والعبارة الصحيحة وكلبية ما اى
كلية السالبة تتبع الموجبة للجزية اى
السالبة الكاسية مع الموجبة للجزية ولعل هذا
غلط شام من الناسخ والا فالمصنف عظيم
مزان يدخل عليه هذا الصواب والصرح موجبة
جزية منصوب على انه مفعول لينتج حروب

هذا

فرو هذا الشكل تنتج موجبة جزية ان لم
في المقدمة متبوع سلب والاى ان كان في المقدمة
سلب فسالبة كلبه اى تنتج سالبة اما كلبه
او جزية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الكلية تنتج موجبة جزية كقولنا
كل سبج وكل اب فبعض ج او الصغرى الموجبة
الكلمة مع الكلية الكبرى الموجبة للجزية
تنتج موجبة جزية كقولنا كل سبج وبعض
اب فبعض ج او الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة
جزية كقولنا كل سبج ولا شى من اب فبعض
ج لسر والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
السالبة للجزية تنتج سالبة جزية كقولنا كل

بنج وبعض ليس فبعض ليس افردة اربعة
 ا ضرب مفرومة من قوله لينتج الموجية الكلية
 مع الازبع واما الضروب الباقية النتيجة اربعة
 ايضا مفرومة من قوله والجزء مع السالبة
 الكلية مع الموجية الجزئية مع الكبرى السالبة
 الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض
 ج ولا شيء مراتب فبعض ليس والصغرى
 السالبة الكلية مع الكبرى الموجية الكلية
 تنتج سالبة كلية كقولنا لا شيء مزج وكل
 فلا شيء مزج ا والصغرى السالبة الجزئية
 مع الكبرى الموجية الكلية تنتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب
 فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة الكلية

مع الكبرى الموجية الجزئية تنتج سالبة جزئية
 كقولنا لا شيء مراتب وبعض ا ب فبعض ج ليس ا
 ثم هذه الضروب الثمانية انما تنتج بالخلف وهو
 في هذا الشكل ان يوضح نقض النتيجة ونضم
 الى احدي المقدمات لينتج ما يتعكس الى
 نقض المقدمة الاخرى ففي بعض الضروب يجعل
 نقض النتيجة كبرى وصغرى القياس صغرى
 لينتج ما يناهز الكبرى وفي بعضها يجعل
 نقض النتيجة صغرى وكبرى القياس كبرى
 لينتج ما يناهز الصغرى او يعكس الترتيب
 ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة كما
 يقال في المثال الاول مثلاً كلاب وكل ا ب ج
 فكل ا ج وتعاكس الى المطلوب وهو بعض ا

او بعكس المقدمتين وهو ان تعكس الصغرى
ثم الكبرى بعكس المستوي لترتد الى الشكل الاول
وتنتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث مثلاً
بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
او بالرد الى الشكل الثاني بعكس الصغرى
وهو ان يعكس الصغرى فقط بالعكس المستوي
ليترتد الى الشكل الثاني وينتج المطلوب كما يقال
2 السادس مثلاً بعض ج ليس حوب وكل ا ب
فبعض ج ليس ا او بالرد الى الشكل الثالث
بعكس الكبرى فقط ليرتد الى الشكل الثالث
كما في المثال الثاني مثلاً كل ب ج وبعض ب
ليس حوب فبعض ج ليس ا **فصل في القياس**
الاقتراني المركب من الشرطيات اعلم
ان

ان الاقتراني على ان ينقسم الى
حلي وشرطي لانه ان تركيب من الخليلات
المحصنة فحلي وان لم يتركب منها بل من
الشرطيات المحصنة او من الشرطيات والخليلات
فشرطي والمصنف لما فرغ من الحلي شرطي
في الشرطي من الاقتراني فقال الشرطي
من الاقتراني ينقسم الى خمسة اقسام لانه
اما ان يتركب من متصلتين وهو القسم
الاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالزهار موجود وكلما كان الزهار موجوداً
فالارض عطيفة ينتج ان كانت الشمس
طالعة فالارض عطيفة او من متفصلتين
وهو القسم الثاني كقولنا كل عدو اعدو

زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او
زوج الفرد فكل عدد ما فردا او زوجا الزوج
او زوج الفرد او من جملة ومتصلة وهو
الثالث كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو
حيوان وكل حيوان جسم نتج كلما كان هذا
الشيء انسانا فهو جسم او من جملة ومتصلة
وهو الرابع كقولنا كلما عدد ما زوجا او فردا
وكل عدد فهو منقسم بمساويين او من
متصلة ومتصلة وهو الخامس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل
حيوان اما ابيض واسود نتج ان الجملي
يعتقد فيه الاشكال الاربعة على ما ذكره عضو
لذلك الشرطي يعتقد فيه الاشكال الاربعة

وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا المختصر
لانه شأن المطولات فاطلبه فصل
في القياس والاستثنائى وهو قسمان اطلاقى
واقصى فالاطلاقى هو ما يتركب من
من الشرطية المتصلة ووضع المعدم اى
اثباته او من الشرطية المتصلة ورفع التالى
اى نفيه فوضع المعدم ينتج وضع التالى
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان فهو حيوان ورفع التالى ينتج رفع
المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا لكنه ليس بحيوان
فهو ليس بانسان فالنتج من الاستثنائى
الاتصالي وضع المقدم ورفع التالى كما
قال الاستثنائى ينتج من المتصلة

٢٠

الموضوعه فيه وضع المقدم فاعل ينتج ورفع
التالي عطف عليه اي ينتج من المتصلة الموضوعه
في القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع
التالي لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي
ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا
عكس في شئ منهما اي لا ينتج وضع التالي
وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لولا
كون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وضع
التالي وضع المقدم اذ لا يلزم من وجود
الاعم وجود الاخص وكذا لا يلزم من رفع
المقدم رفع التالي اذ لا يلزم من عدم الاخص
عدم الاعم هذا في الاستثنائي الاتصال
واما الاستثنائي الانفصالي فهو اما ان

يتركب

يتركب من متصلة حقيقيه ووضع احد الجزئين
او رفعه واما من متصلة مانعه للجمع ووضع
احد الجزئين واما من متصلة مانعه للخلو
ورفع احد الجزئين فان كان الاول فوضع
كل واحد من الجزئين ينتج رفع الاخر ورفع
كل من الجزئين ينتج وضع الاخر فان كان
من وضع الثاني فوضع كل واحد من الجزئين
ينتج رفع الاخر وان كان من الثالث فرفع
كل واحد من الجزئين ينتج وضع الاخر كما لو
اليه بقوله والحقيقه وضع كل من الجزئين
فقوله للحقيقه بالجزء عطف على قوله المتصلة
وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع
المقدم فمكون من ايب العطف على معقول

عاملين مختلفين والجور مقدم على المرفوع
كقولنا في الدار زبد والحجر عمرو والمعنى
ان القياس الاستثنائي منتج من الشرطية
المتصلة الموضوعة فيه وضع المعدم ورفع
التالي كما مر من المتصلة الحقيقية للوضوغة
ينتج وضع كل واحد من الجزأين برفع الآخر
كما نفع الجمع فان وضع كل واحد من جزئيهما
ينتج رفع الآخر ورفع بالرفع معطوف
على قوله وضع كل اي المتصلة الحقيقية
كما ينتج وضع كل من جزئيهما برفع الآخر وقد
مر كذلك ينتج رفع كل من جزئيهما وضع الآخر
كما نفع الخلق فان رفع كل من جزئيهما ينتج
وضع الآخر فيكون المتصلة الحقيقية

الرفع

اربع نتائج اثنان باعتبار الوضع واثنان
باعتبار الرفع كقولنا اما ان يكون في هذا
العدو زوجا او فردا لكنه زوج فليس
بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس
بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
والمتصلة والممانعة لجمع ينتجان فقط
باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء شجرا او حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر
لكنه حجر فليس بشجر والمتصلة الممانعة
الخلق ينتجان ايضا باعتبار الرفع كقولنا
هذا الشيء اما ليس بشجر او ليس بشجر لكنه حجر
فهو ليس بشجر لكنه شجر فليس بحجر ولما
فرغ من تعريف القياس الاقتراني شرع

في قياس الخلف المركب من الاستثنائ والافتراء
وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات
المطلوب بابطال نقيضه اى القياس الذى
يقصد به اثبات المطلوب بسبب ابطال نقيضه
مخصوص باسم قياس الخلف ومرجعه اى
حاصل هذا القياس يرجع الى قياس استثنائ
وقياس افتراءى كما اذا قلنا مثلا اذا صدق
كل ج ب فالقصر وجب ان يصدق في عكسه
بعض ج ب بالفصل فلهذا مطلوبنا ويستدل
على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق
مع الاصل مطلوبنا الصدق مع الاصل نقيض
المطلوب اى لا شئ من ج ب دا بما وكل ما صدق
نقيضه مع الاصل صدق لا شئ من ج ب دا بما

فلهذا

٩٩
فهذا قياس افتراءى مركب من متصلين ينتج
لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا الصدق
لا شئ من ج ب دا بما لكون الشئ باطلا فالفصل
مثله واذا بطل صدق نقيض المطلوب
مع الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل
فهذا اثبات المطلوب بابطال نقيضه
فصل في الاستقراء والتمثيل وهما
يعيدان اليقين بل يعيدان الظن ولهذا
جعلهما النجوم من لواحق القياس لا منه
اما الاستقراء فهو تصحيح الخبرات كاثبات
حكم كلى كما اذا تصفينا جريبات الحيوان
فوجدناها تحرك فكلها الاسفل عند
المضغ وهو لا يعيد اليقين لجوارز وجو

جزي لم يستقر فهو يكون حكمه بما فالما استقر
والتصريح على سبيل المبالغة واما التمثيل فهو
بيان مشاركة جزي لآخر اى جزي اخر في علة
الحكم ليعتبر الحكم فيه اى في الجزء الاول كما
يقال النبيذ مسكر فهو حرام كالخمر يعنى الخمر
حرام لانه مسكر وهذه العلة موجودة في
النبيذ فيكون حراما فالنبيذ جزي مشارك
لجزي اخر اى الخمر في الاسكار والاسكار علة
الحكم الذي هو الخمر والجزي الاول
سمى فرعا والثاني أصلا والمعمدة في طريقة
اى المعمدة علة في طريق التمثيل وكونه
سببا لثبوت الحكم في الجزئي الاول هو
الدوران والترديد اما الدوران فهو

الترديد

اقتران الشيء بخيره وجودا وعدمه اما
وجودا ففي الخمر واما عدمه ففي سائر الاشياء
والاطعمة والدوران اشارة كون المدار
عليه علة للدور فلا سكار علة للخمر واما
الترديد فهو ايراد اوصاف الاصل
وابطال بعضها لتحصيرك العلة في
البدة كما يقال علة الخمر في الخمر اما الاكابر
او السيلان والثاني بطلان المآساة
وليس بحرام فتعين الاول **فصل في مواد**
الالتية ولما فرغ من اصول الالية
شرع في موادها فقال القياس اما برهان
وهو ثبوت الف من اليقينية التي يعتقدها
الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان

كذلك اعتقادنا مطابقا لما في النفس لا غير
فممكن الزوال واصولها ستة اوليات وهي
القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور
الطرفين ولا يتوقف على واسطة كقولنا
الواحد نصف الاثنان والكل اعظم من
من الجزأين فان الحكمين لا يتوقفان على واسطة
والمشاهدات وهي المستوسات اي القضايا
التي يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة والنا
محركة والتجديديات وهي التي يحتاج العقل
في الخزم بها الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كقولنا السقمونيا مسهل للصفر والحدسيات
وهي التي يحكم بها العقل بواسطة لا بمجرد
تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستعار من

نور

نور الشمس فان هذا الحكم بواسطة مشاهدة
تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف اوضاعه
من الشمس قريبا وبعدا والحدس سرعة انتقال
الذهن من المادي الى المطالب والمتواترات
وهي التي يحكم بها العقل بواسطة السماع
من جمع كثير لا يجوز العقل توافيقهم على الكذب
كقولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده
وحكما بوجوده في مكة وبغداد والنظريات
وهي القضايا المجردة المكتسبة من المعلومات
بطريق الكسب والنظر كحكم العقل بجبروت
العالم المكتسب من قولنا متغير وكل
متغير حادث ثم القياس البرهاني اما

كحي او اني فان كان الحد الاوسط مع عليته
اي مع كونه علة للنسبة اي نسبة الاكبر الى
الاصغر في الذهن فيجمل ان يتعلق بقوله مع
عليته اي لمجموع المضاف والمضاف اليه ان
المجموع ثابت من باب الفصل او شبهه لانه يتعلق
بأحدهما ويجمل ان يتعلق بعليته اي بالمضاف
اليه فقط اذ اليا منه مصدرية فيكون المعنى
المصدر ويجوز تعلو الطرف به علة منصوب
على انه خبر كان والمعنى ان الحد الاوسط
لا بد ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر
في الذهن فان كان مع كونه علة للنسبة في
الذهن علة لها في الواقع ايضا فكيف لانه
يعطي الكمية في الذهن والخارج كقولنا

زيد متعفرا الاخلاط وكل متعفرا الاخلاط محموم
فزيد محموم فان الاوسط وهو متعفرا الاخلاط
كما انه علة لثبوت نسبة المحموم الى زيد في
الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في
الخارج ايضا والا اي وان لم تكن كذلك بان
لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فقط فاني
اي قد هو رها اني لانه يفيدانية النسبة
اي تحققها في الخارج حدوث كميتهما كقولك
زيد محموم وكل محموم متعفرا الاخلاط فزيد
متعفرا الاخلاط فان الاوسط وهو محموم
وان كان علة لثبوت تعفرا الاخلاط في الذهن
الا انه ليس علة لها في الخارج بل الامر بالعكس
واما جدي عطف على قوله واما برها اني

والجدلي يتألف من المشهورات والمسلمات أما
المشهورات فهي القضايا التي تشتهر بما بين
الناس كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ويختلف
المشهورات بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة
والأقراة فلكل قوم مشهورات بحسب دأته
كفتح زنج الحيوانات عند أهل الهند و
عبرهم وأما المسلمات فهي القضايا التي
تسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لا لزوم
الخصم سواء كانت مسلمة فيما يدرى خاصة أو
يلقى أهل العلم ما أكسليم الفقهاء مسائل أصول
الفقه والغرض منه اقتناع القاصر عن درك
البرهاني وأما خطابي وهو ما يتألف من
المقبولات والمطنونات أما المقبولات فهي

القضايا

١٢
القضايا المأخوذة عن معتقدية كعالم أو ولي
وأما المطنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاد
راجح كقولنا كل حايض ينثر عند القرب
فهو ينهدم والضرر منه ترغيب للناس
فيما يتقهرم من تهذيب الاخلاق أو من الدين
والدنيا كما يفعله الوعاظ والخطباء وأما
شعري يتألف من الخيالات وهي التي تخيل
تتأثر النفس منها أما قبضا تنقرا وبسطا تنزع
كما إذا قيل للخمر يا قوة سياله انبسطت النفس
ورغبت في شرها وأذا قيل العسل مرة مقياة
انقبضت وتنفرت من أكلها والعرض منه
انفصال النفس بالترغيب والترهيب
وزيد في تأثيره الوزن والصوت الطيب

واما سفسطى فيالف من الوهميات والتهرات
اما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم فيها
الوهم من غير المحسوسات كقولنا كل موجود
مستأيد ووراء العقل فضلا يتناهي واما
القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق امامين
حيث الصورة كقولنا الصورة الفرس
المنقوشة انها فرس وكل فرس صرناك لينتج
ان تلك الصورة صرناك واما من حيث المحنة
كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض
الانسان فرس والغلط فيه ان موضع المقنة
ليزوجه واذ ليس شي يصدق عليه انه فرس
وهي ثلثة كما قال

ان

اجزاء العلوم ثلثة الاول الموضوعات وهي
التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية كالنحو
والتصديقي لهذا العلم فانه يبحث في المنطق
عن اعراضها الذاتية كما عرفت في صدر الكتاب
وكما الكلمة والكلام لعلم النحو فانه يبحث
في النحو عن اعراضها الذاتية من الاعراب والبناء
وكيفية التركيب وغيرها والثاني البديهي
وهي اما تصورات او تصديقات اما التصورات
فهي حدود الموضوعات اي تعاريفها كقولنا
الكلمة مثلا باللفظ الموضوع لا بمعنى المصنوع
واجزاها بالجر عطف على قوله الموضوعات
اي حدود اجزاء الموضوعات كتعريف اجزاء
الكلمة من اللفظ والموضع والمعنى المفرد مثلا

وَأَعْرَاضَهَا بِالْخَيْرِ أَيْضًا عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْوَضْعُ
أَيُّ حُدُودٍ وَأَعْلَى مِنَ الْوَضْعِ عَابِتٌ كَعَرِيفٍ مَا يُعْرَضُ
لِلْكَلِمَةِ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَغَيْرِهَا وَأَمَّا الْقَصْدُ
فَهِيَ مُقَدِّمَاتٌ يَتَّبِعُهَا وَاضِحَةٌ شَدِيدَةُ الْوَضُوحِ
بِقِسْمِهَا أَوْ مُقَدِّمَاتٌ مَأْخُوضَةٌ مَقْبُولَةٌ فَتُجْعَلُ
مِنْهُ غَيْرُ يَمِينَةٍ بِقِسْمِهَا أَوْ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا يَحْسُنُ
الظَّنُّ تَبَتَّى عَلَى صِبْغَةِ الْمَضَارِعِ الْمَجْهُولِ مِنْ
مِنْ الْأَبْتِ أَيْ تَبَتَّى عَلَيْهَا أَيْ عَلَى الْمَقْدِمَاتِ
الْبَيِّنَةِ وَالْمَأْخُوضَةِ قِيَّاسَاتِ الْعِلْمِ مَفْعُولٌ
بِمَجْهُولٍ لِقَوْلِهِ تَبَتَّى وَالثَّالِثُ الْمَسَائِلُ وَهِيَ
قَضَايَا تَطْلُبُ فِي الْعِلْمِ أَيْ الْقَضَايَا الْمَطْلُوبَةُ
الْمَجْرُهَنَةُ عَلَيْهَا فِي الْعِلْمِ كَالْمَسَائِلِ الْوَارِقَةِ
فِي الْمَنْطِقِ وَالْمَخْزُوعِ غَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَسَائِلِ

وَقَوْلُهُ

مَوْضُوعَاتٍ وَتَحْمُولَاتٍ أَمَّا مَوْضُوعَاتُهَا فَهِيَ أَمَّا
مَوْضُوعُ الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا مَثَلًا كُلُّ كَلَامٍ أَمَّا أَنْ يُذَكَّرَ
فِيهِ الْمُسْتَدْرَاةُ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَوْضُوعُ عِلْمِ الْخَوِصِ
أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ أَيْ نَوْعٌ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا كُلُّ
اسْمٍ أَمَّا مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ نَوْعٌ مِنَ الْكَلِمَةِ
الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ الْفَنِّ أَوْ عَرْضٌ خَالِقٌ لَهُ أَيْ عَرَضٌ
وَإِنَّ لِمَوْضُوعِ الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا الْبِنَاءُ أَمَّا سَبَبُ
الْمُشَارَكَةِ لِمَبْنِيٍّ الْأَصْلِ وَبِسَبَبِ عَدَمِ التَّرَكُّبِ
فَإِنَّ الْبِنَاءَ عَرَضٌ خَالِقٌ لِلْكَلِمَةِ أَوْ مُرَكَّبٌ بَانَ
يَكُونُ مَوْضُوعُ الْمَسَائِلِ مُرَكَّبًا مِنْ مَوْضُوعِ الْعِلْمِ
وَعَرَضُهُ الذَّائِقُ كَقَوْلِنَا كُلُّ كَلِمَةٍ مُعَرَّبَةٍ أَمَّا
مَنْصَرَفَةٌ أَوْ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ فَالْكَلِمَةُ مَوْضُوعَةٌ
الْعِلْمِ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْأَعْرَابُ الَّتِي

فِي الْخَوِصِ

هو عرض ذاتي لها او مركبا من نوع موضوع العلم
وعرضه الذاتي كقولنا كل سم مغرب اما معرب
بالحروف او بالحركات فان الاسم نوع من موضوع
العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه معربا والاعراب
عرض ذاتي واعلم ان المقصود من ايراد الامثلة
ايضاح القواعد وسواها طاعت الواقع او لا فان
التمثيل يحصل بمجرد العرض فالامثلة التي اوردتها
ان كانت غير مطابقة للواقع وكيف لا فعليك
ان تشجب في بل الاغراض على المقال لانه لا مناقشة
في المثال واما محمولاتها اي محمولات المسائل
فهي امور خارجة عنها اي عن موضوعاتها اذ لو كانت
اجزا للموضوعات لم يحتاج في ثبوتها لها الى برهان
لكنما يحتاج في ثبوت محمولات المسائل للموضوعات

ان كان المقصود من ايراد الامثلة
ايضاح القواعد وسواها طاعت الواقع او لا فان
التمثيل يحصل بمجرد العرض فالامثلة التي اوردتها
ان كانت غير مطابقة للواقع وكيف لا فعليك
ان تشجب في بل الاغراض على المقال لانه لا مناقشة
في المثال

الى البرهان كما ذكرنا من ان المسائل هي القضايا
المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم فالمحمولات
خارجة عن الموضوعات والالام سر هي علمها بالاحقة
بالرفع صفة بعد صفة لقوله امور اي محمولات
المسائل امور خارجة عن الموضوعات عارضة لها
لذواتها والعوارض للشيء ما يكون محمولا
عليه خارجا عنه وهو اما يلحق الشيء لذاته
كالشجب اللاحق للانسان بواسطة اناس
او بجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان
بواسطة انه حيوان او امر خارج عنه مساو له
كالضحك العارض للانسان بواسطة الشجب
فان قلت العوارض الذاتية ما لا يكون بينها
وبين المعروضات واسطة فتكون المسائل

غير محتاجه الى البرهان وهذا خلاف ما ذكر
من ان المسائل هي القضايا المطالوبه التي يورث
علمها في العلم قلت العوارض الذاتية لا يكون
بينها وبين المعارضات واسطة بحسب نفس
الامر واما العلم ببنوتها لمهار بما يحتاج الى
البرهان وقد يقال اي كما يقال ان المبادئ
على ما ذكرنا لك يقال المبادئ لما يثبت و
به قبل المقص ويقال المقدمات ايضا لا تثبت
عليه الشروع بوجه الخبرة اي البصيرة وفطر
الرغبة كترتيب العلم وبيان الحاجة اليه اي
بيان منفعتة وعرضة وموضوعه وقد عرفت
كل واحد من هذه الثلاثة في صدر الكتاب فلا
يخفى وهذا اخر ما اردنا ايراد في شرح

الكتاب والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والعاقبة ثم المأمور من مكارم الاقرب ومحاسن
المخدرات ان يتجاوز داعي ما فيه من السهو وال
والنيان بالصريح والغفران وان عثر
على الخطا الصريح فليشر فوه بالتصحيح
ومع ذلك فاني معترف بقلة البصيرة
واني را جلد في مضامين تلك الصناعة
اذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب المنطقية
الا على الرسالة الشمسية فاستخرجت
منها المسائل على درهني وزهائي ولست قد
منه على قدر فهمي وذلك في فكيته ما في هذا
الكتاب تبصرة لمن تبصر وتذكيرة لمن اراد ان
يتذكر والله المستعان وعليه التكلان

بجحر الكتاب مولف في ١٠ اواخر شهر رمضان
المعظم من شهر ربيع سنة ثمان مائة وست
وتسعون اذن الله ختامها بالخير اامين
وبجحر كتابة على يد اضعف الورى واخوانهم
الى عفوانه الورد والخليل محمود بن
عبد الرحيم عفي عنهما اامين ضحوة يوم
الاحد حاد عشر شهر الله الحرام افتتاح سنة
سنة وثمانين بعد الالف من هجرة من له

كمال العز والشرف

صلى الله عليه

وعلى اله وصحبه

وسلم

